

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry Of High Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -
University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi - Bba
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق
تخصص: قانون أعمال

دور الحوكمة في تفعيل التحصيل الجبائي
في الجزائر

تحت إشراف الأستاذ:

- د. حربوش بوبكر

من اعداد الطلبة:

- كعبور مروان
- بن الربيع حسام

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	صفة
د. بريش ريمة	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. حربوش بوبكر	أستاذ محاضر ب	مشرفا
د. رياح لخضر	أستاذ مساعد أ	ممتحنا

السنة الدراسية: 2023/2022

قال تعالى:

**”إقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ
وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم
يعلم”**

سورة العلق.

المعق بالقرار رقم 10871... المؤرخ في 27 صفر 2023
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرقي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): م. الربيع حسام الصفة: طالب، أستاذ، باحث...
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 420855486 والصادرة بتاريخ 2022/03/03
المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،
عنوانها: دور الحكومة في تفعيل الضمير الجنائي في الجزائر

أصريح بشرقي أني، ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 29/06/2023

توقيع المعني(ة)

22 جوان 2023

رئيس مجلس الشورى
رئيس مصلحة التنظيم والشؤون
نقطي محمد



شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ، ولك الحمد بعد الرضى ، فالحمد والشكر لله العزيز الذي سهل لنا طريق العلم ومنحنا التوفيق في إتمام هذا العمل المتواضع.

وبينما تجري اللمسات الأخيرة على هذا العمل، لا يسعنا إلا أن نعبر عن شكرنا العميق وتقديرنا الكبير للأستاذ المشرف والمرشد "حربوش بوبكر" على قبوله مهمة الإشراف على هذه المذكرة، وعلى توجيهاته واهتمامه المستمر.

ونود أيضاً أن نعبر عن شكرنا الحار وامتناننا لأساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية الكرام.

وبكل امتنان نشكر أعضاء اللجنة المشرفة على تصحيح ومراجعة مذكرتنا، ونقدر جميع الزملاء والأصدقاء الذين قدموا المساعدة في إنجاز هذه المذكرة، سواء كانوا بجانبنا أو بعيدين، فلهم جزيل الشكر.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعزما أملك في الدنيا، أمي وأبي،

وأطال الله في عمرهما وأمدهما بالصحة والسعادة.

أنتما سندي الأبدي ودعمي المتواصل.

وأيضاً، أود أن أهدي هذا العمل إلى أساتذتي الأعزاء،

الذين ساهموا في بناء عقلي وتوجيهي نحو المعرفة.

شكراً لكم جميعاً على كل شيء.

بن الربيع حسام

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى زميلي

بلعياضي أصيل

كعبور مروان



مقدمة

مقدمة:

تهدف الجزائر وغيرها من الدول النامية إلى التغلب على التخلف وتحقيق التنمية الشاملة من خلال مجموعة من الإجراءات، بما في ذلك تطوير نظام الضرائب وتكييفه مع متطلبات النظام الاقتصادي الحر، فقد نصت المادة 82 من الدستور الجزائري على ما يلي: " لا تحدث أية ضريبة إلا بمقتضى القانون. كل المكلفين بالضريبة متساوون أمام الضريبة، ويحدد القانون حالات وشروط الإعفاء الكلي أو الجزئي منها. لضريبة من واجبات المواطنة. لا تحدث بأثر رجعي، أية ضريبة، أو جباية، أو رسم، أو أي حق كيفما كان نوعه. كل فعل يهدف إلى التحايل على مبدأ المساواة بين المكلفين بالضريبة، يعد مساساً بمصالح المجموعة الوطنية. يعاقب القانون على التهرب والغش الضريبي."¹

من خلال هذه المادة الدستورية، يمكن استنتاج أن الضرائب تُعتبر أحد الموارد المالية الرئيسية للدولة، التي تستخدمها لتمويل نفقاتها العامة، وتلعب دوراً أساسياً في تقليل الفوارق بين فئات المجتمع والسعي لتحقيق التقارب بينها. وأصبحت الدولة تستخدم الضرائب لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تنموية، ومن أجل ضمان فاعلية هذه العملية، تلعب الحوكمة الجبائية دوراً بارزاً في تعزيز النزاهة والشفافية وبناء الثقة بين الجهات الجبائية والمكلفين.

إن تحقيق عملية التحصيل الجبائي في الجزائر يواجه تحديات متعددة تتراوح بين التهرب الضريبي وعدم الالتزام الكامل بسداد الضرائب. وهنا يبرز دور الحوكمة في تعزيز وتفعيل هذه

¹ المادة 82 من رسوم رئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82 سنة 2020

العملية، من خلال السعي إلى تحقيق النزاهة والشفافية وتوفير بيئة قانونية مناسبة لجباية الضرائب.

تستند الحوكمة الجبائية إلى وجود إدارة جبائية فعالة ومؤسسة، قادرة على تنفيذ السياسات الضريبية وتحصيل الضرائب بطرق فعالة وشفافة. تشمل هذه الإدارة وضع تشريعات وإجراءات ضريبية مناسبة، وتوفير المعلومات والإرشادات الضريبية للمكلفين.

ومن جهة أخرى، تهدف الحوكمة الجبائية إلى تحقيق العدالة الضريبية، عن طريق توزيع الأعباء الضريبية بشكل عادل بين المكلفين وفقًا لقدرتهم على تحملها. كما تسعى أيضًا إلى مكافحة التهرب الضريبي وتعزيز التعاون بين الإدارة الجبائية والمكلفين.

باختصار، يتمحور دور الحوكمة في تفعيل التحصيل الجبائي في الجزائر حول توفير بيئة قانونية مناسبة، وتعزيز النزاهة والشفافية، وتحقيق العدالة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي. إن تحقيق هذه الأهداف يعتبر أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي للدولة.

أولا - الإشكالية

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما دور الحوكمة في تنمية الحصيلة الجبائية في الجزائر؟

انطلاقًا من الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التحصيل الجبائي في سياق الحوكمة وكيف يتم تعريفه وتحقيقه؟

- ماهي عناصر الفعلية في الحوكمة الجبائية، وكيف يمكن أن تساهم في تحقيق نظام جبائي فعال ومنصف؟

ثانيا - أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الحوكمة الجبائية في تعزيز عملية التحصيل الجبائي في الجزائر. ستركز الدراسة على تعريف مفهوم الحوكمة الجبائية وتحديد دورها في تحسين جودة القوائم الجبائية وتعزيز الثقة بين المتعاملين والإدارة الجبائية.

بالإضافة إلى ذلك، ستقوم الدراسة بتحليل طرق التحصيل الجبائي التي تعتمد عليها الجزائر وتسلط الضوء على التحديات التي تواجهها الحوكمة الجبائية في تحقيق فعالية التحصيل الجبائي.

يهدف هذا البحث إلى توفير رؤية شاملة حول دور الحوكمة الجبائية في تعزيز التحصيل الجبائي واقتراح سبل تحسين الأداء الجبائي في الجزائر.

ثالثا-المنهج المستخدم

أثناء هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، فالمنهج الوصفي لعرض مختلف المفاهيم ، والمنهج التحليلي لتحليل الوقائع المرتبطة بالموضوع.

رابعا-صعوبة الدراسة

-قلة الكتب والمراجع التي تتناول الحوكمة الجبائية في الجزائر.

خامسا -الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحوكمة الجبائية والتحصيل الجبائي وتم الاطلاع عليها :

1-طيبة محمد رضا، بوعزة عبد القادر، دور الحوكمة الضريبية في تحسين جودة القوائم الجبائية في الجزائر دراسة ميدانية-المديرية الولائية للضرائب بشار- مخبر التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، الجزائر، 2020.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة مدى مساهمة تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة الضريبية في تحسين جودة القوائم الجبائية في الجزائر، وتكمن أهمية البحث في أهمية تطبيق هذه المبادئ والقواعد في الإدارة الجبائية على خلق ثقافة الالتزام وزيادة الثقة مع المتعاملين معها، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، واعتمد الباحثان على قائمة استقصاء كأداة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث، ومعالجتها باستخدام (SPSS 24).

توصل البحث إلى أن تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة الضريبية تساهم في زيادة التزام المكلفين بمتطلبات الإفصاح في القوائم الجبائية وتحسين جودتها.

2-عيدي الطيب، بوشيخي عائشة، دور معايير الحوكمة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي،مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2021.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه معايير الحوكمة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي والتقليل من أثره السلبي على مردودية التحصيل الضريبي إذ تعتبر الإيرادات الضريبية أهم مصدر لإيرادات الدولة و نظرا لغياب الامتثال الضريبي الشامل يعتبر التهرب الضريبي من أكبر التحديات التي تواجهها الإدارة الضريبية.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق معايير الحوكمة الجبائية يؤدي إلى إضفاء الثقة والمصداقية على القوائم المالية وعلى التصريحات المقدمة من طرف المكلفين ومنه الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

3-سماعين عيسى، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مخر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول شمال افريقي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2021.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهم طرق التحصيل الضريبي المتبعة من طرف الجزائر في إطار نظامها الجبائي سواء تعلق الأمر بطريقة الدفع المباشر التي تركز على قيام المكلف بالضريبة بدفع الحقوق الضريبية المستحقة عليه طواعية إلى إدارة الضرائب، أو تعلق الأمر بطريقة التسبيقات على الحساب من خلال تقسيم مبلغ الضريبة إلى عدة أقساط يدفعها المكلف بالضريبة في أجال معينة، دون أن ننسى طريقة الاقتطاع من المصدر التي تقوم على قيام شخص آخر غير المكلف

بالضريبة بإقتطاع مبلغ الضريبة من الأشخاص الذين لهم عليه حقوق ودفعها نيابة عنهم إلى إدارة الضرائب، علاوة على طريقة إصدار سند للتحصيل والذي هو عبارة عن وثيقة ترسلها إدارة الضرائب إلى المكلف بالضريبة تطالبه فيها بالدفع في أجل معينة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الإدارة الجبائية الجزائرية تنتهج خليطا من عدة طرق من أجل تحصيل حقوقها الجبائية تتداخل فيما بينها وذلك بحسب طبيعة الضريبة المفروضة وبحسب طبيعة الشخص المفروضة عليه هذه الضريبة.

سادسا - خطة الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث تناول كل فصل مبحثين، كما تضمن كل مبحث مطلبين. تم التطرق في الفصل الاول إلى التأطير المفاهيمي للحوكمة والتحصيل الجبائي. تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، حيث تم تسمية المبحث الأول مفهوم الحوكمة والتحصيل الجبائي. يتناول هذا المبحث في المطلب الأول تعريف الحوكمة، وفي المطلب الثاني يركز على التحصيل الجبائي.

أما المبحث الثاني فيتناول إجراءات التحصيل الجبائي في الجزائر، حيث يتم استعراض مطلبين. يتناول المطلب الأول تطبيقات طريقة الدفع المباشر وبالدفعات، وفي المطلب الثاني يتم التطرق إلى تطبيقات طريقة الاقتطاع من المصدر وإصدار سند التحصيل.

أما في الفصل الثاني فقد تناول فعالية الحوكمة الجبائية في النظام الجبائي الجزائري .
تم تقسيم الفصل إلى مبحثين ،حيث تم تسمية المبحث الأول أسس الحوكمة الجبائية .
يتناول هذا المبحث في المطلب الاول أطراف الحوكمة الجبائية وفي المطلب الثاني
مرتكزات الحوكمة الجبائية.

أما المبحث الثاني فيتناول الآليات القانونية والمؤسسية للرقابة الجبائية كأحد
مرتكزات الحوكمة ،حيث يتم استعراض مطلبين . يتناول المطلب الاول حقوق
والتزامات الادارة والمكلفين بالضريبة ،وفي المطلب الثاني يتم التطرق إلى الإطار
التنظيمي للرقابة الجبائية، إضافة إلى المقدمة والخاتمة .

الفصل الأول:

التأطير المفاهيمي للحوكمة والتحصيل الجبائي

الفصل الأول: التأطير المفاهيمي للحوكمة والتحصيل الجبائي

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة تحسينات كبيرة في مجال الإقتصادية، سواء في القطاع العام أو الخاص، وتتضمن هذه التحسينات تقليص الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة وتعزيز دور المجتمع المدني. ومن المهم الإشارة إلى أن الحوكمة هي أحد العجلات لتحسين الدورة الإقتصادية في الدولة وهي ليست مجرد عملية تطبيق القوانين واللوائح، بل هي مجموعة من الأساليب والممارسات التي تساعد في تحسين إدارة الشؤون العامة بشكل عام.

تعتبر الحوكمة من أهم مصادر تمويل الدولة وتمويل الخدمات العامة التي يحتاجها المواطنون.

لذا لدراسة موضوع ما يجب الإحاطة به عن طريق تعريف اهم الكلمات المفتاحية في الموضوع ورفع الإبهام عنها لذا قمنا بتقسيم موضوعنا هذا في الفصل الأول الى مبحثين اثنين حيث تطرقنا في المبحث الأول الى مفهوم الحوكمة والتحصيل الجبائي الذي بدوره قسم لمطلبين عرفنا فيهما عن كل من الحوكمة والتحصيل الجبائي أما في المبحث الثاني تطرقنا فيه الى اجراءات التحصيل الجبائي في الجزائر حيث قسم الى مطلبين فكان تطبيقات طريقة الدفع المباشر و بالدفعات المطلب الأول اما تطبيقات طريقة الإقطاع من المصدر والإصدار من سند التحصيل كان المطلب الثاني.

المبحث الأول : مفهوم الحوكمة و التحصيل الجبائي

سوف نتطرق في مبحثنا هذا إلى مفاهيم والتعاريف تدور كلها عن الحوكمة و التحصيل الجبائي لرفع الإبهام عنها

المطلب الأول : تعريف الحوكمة

عرفت الحوكمة الضريبية على أنها: "مجموعة القواعد والإجراءات والقوانين المنظمة للأداء والسلوك والممارسات التي تمارسها الإدارة الضريبية لضمان حسن سير العمل والارتقاء به وزيادة الثقة بين المتعاملين معها لتحقيق العدالة وتوفير الشفافية وتفعيل الرقابة، وذلك لتحقيق أهداف التشريع الضريبي وزيادة الثقة في النظام الضريبي للدولة".¹

"هي مجموعة القواعد والإجراءات التي تمارسها الإدارة الجبائية، لضمان السير الحسن لعملها والارتقاء به، وزيادة الثقة بينها وبين المتعاملين معها عن طريق توفير الشفافية وتفعيل الرقابة وتقرير المساءلة لجميع العاملين، وذلك من أجل تحقيق أهداف النظام الضريبي".²

¹ طيبة محمد رضا، بوعزة عبد القادر، دور الحوكمة الضريبية في تحسين جودة القوائم الجبائية في الجزائر دراسة ميدانية-المديرية الولائية للضرائب بشار -مخبر التكامل الاقتصادي ، جامعة أدرار، الجزائر، 2020، ص 951.

² فرج شعبان وآخرون، مجلة دراسات جبائية، الحوكمة الجبائية ودورها في الحد من الفساد الجبائي بالجزائر، المجلد 8 العدد 1، الجزائر، 2019، ص 81.

كما عرفت بأنها: "مجموعة قواعد وضوابط وإجراءات تضمن حسن سير العمل وتحقيق الأهداف وبالأخص توافر الشفافية وتعزيز المصداقية، بما يوطد الثقة المتبادلة بين مصلحة الضرائب ومموليها"¹.

كما عرف Sandrine Groult الحوكمة الضريبية بأنها: "الأدوار والمسؤوليات الجديدة لإدارات الجبائية لتحقيق صلاية في الرقابة الجبائية والشفافية المعتمدة لنقل وتحويل المعلومات الجبائية للأطراف المعنية".

ويرى Pidaudm.H أن الحوكمة الجبائية تعني "تنظيم الوظيفة الجبائية بأحسن أداء داخل المؤسسة"، Béatrice & Vincent على أن الحوكمة الجبائية هي "عامل لجودة وأمن التسيير العام للجباية في المؤسسة"²

الحوكمة المحلية كآلية لتفعيل التنمية المحلية: الحوكمة المحلية هي الأسلوب الحديث في تسيير الجماعات المحلية، بحيث تقوم على جملة من الإجراءات الفعالة في التسيير³

كما عرفها جورج روميرو في كتابه على أنها الطريقة التي تمارس بها السلطة في الإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية.

¹ فرج شعبان وآخرون، مرجع سابق، ص 951

² نفس المرجع، ص 952.

³ عبد اللاوي عبد السلام، مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة حمة لخضر، عدد 05، الجزائر، جوان 2018، ص 46.

الفرع الأول: أهداف الحوكمة

يؤدي التطبيق الشامل للحوكمة الضريبية إلى تحقيق إصلاح ضريبي متوازن بين جميع الأطراف الضريبية، وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق عدد من الأهداف المهمة التي تخدم عدة أطراف.

أولا يساهم التطبيق الشامل في إنشاء إدارة ضريبية عادلة وفعالة تعمل بكفاءة واحترافية كما تعمل على تحسين مستوى التشغيل والمعالجة الإلكترونية للإقرارات والبيانات.

ثانيا يتضمن التطبيق الشامل تحديث الإدارة الضريبية من خلال تعزيز الكوادر البشرية وتحسين العمليات واستخدام التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى تهيئة بيئة عمل تشجع الأفراد على تحقيق أداء متميز.

ثالثا يساهم التطبيق الشامل في حصر المجتمع الضريبي، وهذا يؤدي إلى منع التهرب الضريبي وتقليل المنازعات الضريبية إلى أدنى حد ممكن.

رابعا يساهم التطبيق الشامل في رفع مستوى الوعي الضريبي وتعزيز ثقافة الإلتزام الطوعي لدى المكلفين بدفع الضرائب، كما يشجعهم على الاحتفاظ بسجلات محاسبية

منتظمة. يتضمن ذلك الإلتزام بالنزاهة والشفافية في تقدير الضرائب، ويتحقق ذلك من خلال توفير المعلومات ونشرها بشكل عام.¹

خامسا يعتبر التشريع الضريبي العادل من أهم عناصر الحوكمة الضريبية، حيث يساهم في تحقيق الإلتزام الطوعي بسداد الضرائب، وبالتالي يزيد من إيرادات الضرائب ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة.²

المطلب الثاني: التحصيل الجبائي

تتمتع تعريفات الضريبة بأهمية كبيرة، حيث تميزها عن الإيرادات الأخرى التي تشترك معها في بعض الخصائص. وقد حاول العديد من علماء المالية تعريف الضريبة، وتبدو معظم تعريفاتهم متشابهة، باستثناء أهداف الضريبة التي تطورت بمرور الوقت مع دور الدولة التحول من دور الحكومة الحارسة التي تهدف إلى توفير الأمن والقضاء على الدولة المتدخلة التي يتدخل في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية، بعض الأشخاص يرون الضريبة فقط كوسيلة لتحقيق الأهداف المالية، مثل تغطية نفقات الدولة. وهنا نركز على الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للضريبة، حيث تُعتبر وسيلة للتدخل الحكومي. ومع ذلك، فمن المبكر أن نقدم تعريفاً للضريبة دون أن نتطرق إلى مفهوم الجباية، حيث تُعتبر الجباية نظاماً يشمل جميع الإقتطاعات الإجبارية

¹ طيبة محمد رضا، بوعزة عبد القادر، دور الحوكمة الضريبية في تحسين جودة القوائم الجبائية في الجزائر دراسة ميدانية-المديرية الولائية للضرائب بشار، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3، المجلد: 23 العدد: 1، الجزائر سنة 2020، ص 953.

² طيبة محمد رضا، بوعزة عبد القادر، مرجع سابق، ص 953.

التي تفرضها الدولة، والتي عادة ما تأخذ شكلا للضرائب بالإضافة إلى الرسوم والرسومات الجمركية والإشتراقات الإجتماعية وغيرها من الإقتطاعات الأخرى¹.

وقد شهد التحصيل الجبائي في الجزائر عدة تحسينات وتغيرات على مر السنوات وهناك جهود مستمرة لتحسين كفاءة وفعالية نظام التحصيل الجبائي وزيادة الإيرادات الضريبية، ومثالها تعزيز التكنولوجيا حيث تم التحول إلى نظام جبائي إلكتروني أكثر تقدماً في الجزائر، وتم الإعتماد على نظام إلكتروني لتسهيل التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي. ويعرف على أنه مجموعة من الإجراءات الإدارية والتقنية، التي تؤدي الى نقل دين الضريبة من المكلف بها الى الخزينة العمومية وفق شروط وقواعد قانونية تقوم بتنظيم هذا الإطار.

الفرع الأول: مفهوم التحصيل الجبائي

لقد اعتمدت الجزائر على التحصيل الجبائي بصفة خاصة، ويظهر ذلك من خلال الهيئات المختلفة الخاصة بتحصيل الضرائب المنتشرة عبر التراب الوطني ولا يختلف مفهوم التحصيل الجبائي عن باقي المفاهيم العامة إنما يختلف في كل سياسة تعتمدها الدولة في عملية تحصيلها. أولاً: هو عبارة عن مجموعة عمليات تعتمدها الدولة لتحصيل الضريبة أي نقل مبالغها من المكلف بالضريبة إلى خزينة الدولة دون تعسف في إجراءاتها الإدارية.

¹ قطاف نبيل، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة من 2000 الى 2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007/2008، ص3.

ثانياً: مجموع العمليات التي ترمي إلى نقل مبلغ الضريبة من ذمة الممول إلى الخزينة العامة.¹

وبالتالي فإن التحصيل الجبائي هو العملية التي تقوم بها السلطات الحكومية لجمع الرسوم والضرائب من الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى وفقاً للتشريعات الضريبية المعمول بها، يُعتبر جزءاً أساسياً من نظام الضرائب في أي دولة، حيث يُستخدم لتوليد الإيرادات التي تُستخدم في تمويل الخدمات العامة والبرامج الحكومية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: وسائل التحصيل الجبائي

من أجل القيام بعملية التحصيل الضريبي يجب على الإدارة أن تستعمل عدة وسائل في سندات التحصيل ولا يمكنها مطالبة المكلف بدفع الضريبة إلا إذا توفر لديها سند قانوني تجبره به على ذلك.

أولاً: الورد العام

"هو كشف أسامي المعنيين بالضرائب و الرسوم) IRG ، F،IBS ، ... (يحتوي مجموعة من البيانات الأساسية مثل الإسم، اللقب، العنوان الكامل للمعني، طبيعة الضريبة، مجموع الضريبة الواجبة الدفع، جزء آخر مخصص للإدارة لتسجيل

¹ خبابة نور الإسلام، كاريو نور الإسلام، طرق التحصيل الجبائي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2021/2020، ص 30

الإيصالات المدفوعة، معلومات أخرى خاصة بالمتابعات مثل: الإستدعاء، الحجز، البيع. المصدر (المديرية العامة للضرائب البرج)¹

¹خباية نور الإسلام ، كاريو نور الاسلام، مرجع سابق ص 31.

ثانيا: الورد الفردي أو التكميلي

" في حالة عدم دفع الضريبة أو وجود أخطاء في الإقرار الضريبي، يتم إصدار ورد تكميلي يسمى "الورد الفردي" من قبل مفتشية الضرائب المباشرة، يتم استخدام الورد الفردي لتحصيل ضريبة واحدة أو عدة أنواع من الضرائب، وجميع الأوراق المتعلقة بها يتم تجميعها في خلال الشهر وتقديمها من قبل مفتشية الضرائب لكشف البلدية المعنية، بعد ذلك يتم إرسال الورد الفردي إلى المديرية الولائية للضرائب للمعينة والتحقق من المعلومات المقدمة، يتم إرسال الورد الفردي أيضاً إلى القابض للضرائب لاتخاذ الإجراءات اللازمة وتحصيل المبلغ المستحق عند مستوى القباضة، باختصار الورد الفردي هو وثيقة تستخدم في عملية التحصيل الجبائي لتحصيل الضرائب المستحقة والتعامل مع المخالفات الضريبية والأخطاء في الإقرارات الضريبية"¹.

- "وفي تعريفات أخرى هما عبارة عن كشف يتضمن أسماء المكلفين بالضريبة وكل معلوماتهم الجبائية وعناوين محل ممارسة النشاط تتكفل بإعداده مفتشية الضرائب يتضمن طبيعة الضريبة الواجبة السداد ويتم إصدارها بعد القيام بعملية التسوية الجبائية عبر وثيقة C4 باعتبارها وثيقة تسوية أولية ترسل الى المكلف وله الحق في الرد والتبرير في مدة شهر من تاريخ وصولها اليه وفي حالة عدم الرد يعتبر موافقا وعليه يتم اجراء التسوية النهائية عبر وثيقة (c4 definitife) ومنه يتم اصدار الورد العام (le role generale)".²

¹ خباية نور الإسلام ، كريبو نور الاسلام، مرجع سابق، ص31.

² تيتي مباركة، شرقي مهدي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، التحصيل الجبائي خلال جائحة كوفيد في ظل التسيير العمومي الجديد، المجلد 6 العدد 2، جامعة غرداية الجزائر، 2022، ص 358.

ثالثا: التصريحات

يعد التصريح الجبائي وثيقة قانونية تربط المكلف بالضريبة بالإدارة الجبائية، وتهدف إلى تسهيل عملية التواصل بينهما. تحتوي هذه الوثيقة على معلومات تعبر عن الذمة المالية للمكلف وأرقام الأعمال التي تم تحقيقها من قبله. وتحدد هذه المعلومات أسس الأوعية الضريبية. يمكن تعريف التصريح الجبائي على أنه مجموعة من البيانات المعالجة والمنظمة، ولها القدرة على التأثير على وعاء الضريبة سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة. وتشمل هذه البيانات معلومات مثل الدخل المحقق، والنفقات، والاعتمادات الضريبية، وأي معلومات أخرى ذات صلة. يتم تقديم التصريحات الجبائية بشكل دوري وفقاً للمتطلبات القانونية المعمول بها في الجزائر. تهدف التصريحات الجبائية إلى توفير معلومات مهمة للإدارة الجبائية، مما يساعدها في تقدير المبالغ الضريبية المستحقة وتحصيلها بشكل صحيح. كما تساهم هذه الوثائق في تعزيز الشفافية العملية الجبائية وتحقيق الالتزام الضريبي من قبل المكلفين¹.

رابعا: النظام الجزائي

هو ضريبة مبسطة تتضمن الضريبة (TAP, TVA, IRG, OU IBS) هو ضريبة تخضع لها الشركات المدنية ذات الطابع المهني والأشخاص الذين يمارسون نشاطا تجاريا وغير تجاري حرفي صناعي.... الخ الذين لا يتعدى رقم أعمالهم أو مداخيلهم المهنية 8.000.000 دج. اذا تعدى رقم الأعمال 8.000.000 في دورتين متتاليتين

¹ سلمة شخي، مريم رياض، دفاتر البحوث العلمية، مساهمة التدقيق الجبائي في تحسين جودة التصريحات الجبائية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله تيبازة الجزائر، المجلد 9 العدد 22، 2021/12/2، ص 452.

فانه يخضع مباشرة للنظام الحقيقي وهذه العملية غير رجعية أي أنه حتى اذا حصل المكلف رقم أعمال أقل من 8.000.000 بعدها فانه يبقى تابعا للنظام الحقيقي¹.

الفرع الثالث: أهداف التحصيل الجبائي

أولا: الأهداف الإقتصادية

- "ضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية، وبالتالي زيادة مستوى الرفاهية الإقتصادية للمجتمع"².

- إنعاش الإقتصاد الوطني ذلك لأن التحصيل الجبائي يضمن توفير أكبر للحصيلة المالية.

- توفير الإيرادات الضريبية وذلك بتوسيع الوعاء الضريبي³.

¹ ينظر في الموقع - http://tele-ens.univ-

oeb.dz/moodle/pluginfile.php/223359/mod_resource/content/1/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9.pdf ، تم الاطلاع على الموقع يوم 2023/5/5 على الساعة 19:50.

² دانون محمد لمين، الرقابة الجبائية في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم القانونية تخصص قانون الاعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، تاريخ المناقشة 23/06/2016، ص13.

³ محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2014/2015، ص128.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية

- تحقيق مبدأ العدالة والمساواة الجبائية بين المكلفين في تحمل العبء الضريبي، وهو ما يؤدي إلى زيادة الثقة بين المكلفين والإدارة الجبائية¹.

المبحث الثاني: طرق تحصيل الجبائي في الجزائر

يجب أن يتم التطرق إلى آليات التحصيل الضريبي بطريقة احترافية. ينبغي أن يكون المكلف مستعدًا وقادرًا على تسديد الضرائب، ويجب أن يقوم بالإعلان عن وجود أنشطة تجارية يخضعها للضريبة، وذلك من خلال الامتثال للقواعد والقوانين المنصوص عليها في مجالات الضرائب. تقوم مفتشية الضرائب بأداء هذه المهمة، حيث تسعى قبضة الضرائب بشكل دائم إلى إرساء حوار مستمر وتعزيز العلاقة بينها وبين المكلفين.

يلاحظ أن القبضة تتخذ إجراءات تسهيلية لتحقيق الهدف المرجو من عملية التحصيل الضريبي، وهو التحصيل الفعال. يتم ذلك من خلال اتخاذ آليات وإجراءات تهدف إلى جمع أكبر عدد ممكن من الضرائب، مع مراعاة موقف المكلف الذي يبقى شريكًا فعالاً في الالتزام بالتزاماته. تعد هذه الإجراءات فرصًا متعددة تتيح للمكلفين تسديد مستحققاتهم الضريبية قبل أن يتم اتخاذ إجراءات قانونية صارمة، والتي قد تشكل عائقًا في سير عملية التحصيل².

¹ دانون محمد لمين، مرجع سابق، ص 14.

² بليمان يمينة، التحصيل الجبائي في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، المجلد 32 العدد 3، الجزائر سنة 2021، ص

وكما هو معروف فإن النظام الجبائي الجزائري ينتهج طرق عديدة لتحصيل ضرائب من الخاضعين للنظام الجبائي حيث قسمناها بدورها إلى قسمين:

المطلب الأول: طرق التحصيل الودية

التحصيل الودي هو الذي يقوم بالتراضي بين المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب حيث يظهر في شكلين وهما: ¹

الفرع الأول: تطبيقات طريقة الدفع المباشر في النظام الجبائي الجزائري

تعرف هذه الطريقة أيضًا بطريقة الدفع العفوي أو الدفع الإيرادي، وتتطلب من المكلف بالضرائب أن يقوم بدفع الضريبة إلى خزينة الدولة تلقائيًا بدون أن تطلب الإدارة منه السداد. وعادةً ما يتم تطبيق هذه الطريقة على المكلفين المنتمين للنظام الحقيقي، حيث يقومون بدفع الحقوق الفورية الشهرية المتعلقة بالضرائب، مثل ضريبة النشاط المهني وضريبة القيمة المضافة ورسوم الطوابع وغيرها. بموجب هذه الطريقة، يقوم المكلف بتقديم إقرار دوري G50 وحساب الضرائب المستحقة ودفعها لدى إدارة الضرائب قبل العشرين من أول شهر في الفترة التي تم فيها تحقيق العملية المشمولة بالضريبة.

تُستخدَم هذه الطريقة أيضًا في سداد الضريبة الاستثنائية الوحيدة للمكلفين المنتمين للنظام الاستثنائي. يتم ذلك عن طريق تعبئة إقرار تقديري وإقرار نهائي يحمل الرقم

¹ عبد الله الحرستي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 35.

الضريبي للمؤسسة، بالإضافة إلى سداد الضريبة الاستثنائية المقدرة والنهائية المستحقة نتيجة ذلك.

تُستخدَم هذه الطريقة أيضًا في دفع وجمع الضريبة على الإيرادات الإيجارية (IRG/RL) بدون إشعار مسبق لإدارة الضرائب. يقوم المؤجر للعقارات المبنية وغير المبنية بتعبئة الإقرار الضريبي المخصص لذلك (نموذج G51) وتقديمه لإدارة الضرائب التابعة لموقع العقار المؤجر¹، مرفقًا بسداد الضريبة المستحقة عليه خلال 20 يومًا من تاريخ استحقاق مبلغ الإيجار.

إذا لم يتم تحديد الأجل المتفق عليه في العقد، فإن الضريبة على الإيجار تستحق في اليوم العشرين من كل شهر، وذلك حتى في حال عدم سداد المستأجر أو المؤجر لثمن الإيجار.

بناءً على ما سبق، يستحق الضريبة على الإيجار المدفوع مسبقًا في اليوم العشرين من الشهر التالي للشهر الذي تم فيه الدفع.²

في حالة إلغاء العقد مسبقًا، يحق للمؤجر طلب استرداد الضريبة المتعلقة بالفترة المتبقية من العقد، شريطة أن يكون لدى المستأجر تبريرًا لاسترداد المبلغ المدفوع للفترة غير المنتهية من الإيجار.³

¹ سماعيل عيسى، تطبيقات طرق تحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، مخبر القانون والعقار، جامعة البليدة 2، العدد 15 (خاص)، الجزائر، 2021/10/31، ص22.

² المادة (42) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ق.م/2023.

³ المادة (42) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ق.م/2023.

من الجدير بالذكر أن هذه الطريقة تسمح للمكلف بالضريبة بدفع الضريبة عن طريق الإيرادات، دون أن يتم مطالبته بذلك من قِبَل إدارة الضرائب. يُفترض أن يكون المكلف على دراية بواجباته الجبائية ومواعيد سداد الضرائب، وبذلك يتجنب العقوبات الجبائية في حال عدم الامتثال لتلك الواجبات. إضافةً إلى ذلك، فإن هذه الطريقة لا تزيد عبء إدارة الضرائب بتكاليف إضافية لتحصيل حقوقها الجبائية، حيث يتولى المكلف بالضريبة نفسه عملية الدفع والتحصيل.¹

الفرع الثاني: تطبيقات طريقة الدفعات في النظام الجبائي الجزائري

تعتمد هذه الطريقة على دفع الأفراد لأقساط متكررة بشكل دوري، سواءً كانت شهرية أو فصلية، وتتم حساب هذه الأقساط وفقاً لتقدير المكلف للمبلغ الذي ستصل إليه قيمة الضريبة، مع مراعاة المبالغ المدفوعة في السنوات السابقة.² يتم بعد ذلك التسوية النهائية للضريبة بعد حسابها، حيث يدفع الممول المبلغ المحسوب (الضريبة المستكملة) إذا كان أقل من الضريبة المحسوبة أو يسترد المبلغ الزائد (فائض الدفع). ينص القانون الضريبي الجزائري على تطبيق هذه الطريقة في دفع ضريبة أرباح الشركات بشكل طوعي من قبل الممولين، دون إشعار مسبق من جانب إدارة الضرائب. ويتم ذلك من خلال سداد ثلاث دفعات، حيث تكون قيمة كل منها 30% من مبلغ الضريبة المتعلقة بالأرباح المحققة في السنة المالية الأخيرة.

¹ سماعيل عيسى، مرجع سابق، ص 22.

² أ-الكفيف فاتح، أساليب ربط الضريبة و ضمانات تحصيلها، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة 2- لونسي علي-، العدد 12، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 117.

تكون المواعيد كالتالي: من 20 فبراير إلى 20 مارس، ومن 20 مايو إلى 20 يونيو، ومن 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر على التوالي.¹

كما نص القانوني الجبائي في الجزائر على، يُسمح للأشخاص الذين يخضعون لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة بتقديم طلب للسداد بالتقسيط، حيث يتعين عليهم سداد 50% من المبلغ عند تقديم التصريح المؤقت، والمبلغ المتبقي يجب أن يتم سداه في دفعتين متساويتين، الأولى في الفترة من 1 إلى 15 سبتمبر والثانية في الفترة من 1 إلى 15 ديسمبر. إذا كان يوم استحقاق السداد يوافق عطلة قانونية، فإنه يتم تأجيل السداد إلى أول يوم عمل بعد العطلة.²

ويجب أن يدفع الأشخاص الطبيعيين مبلغ الضريبة المستحق على الدخل الإجمالي، وصنف الأرباح صناعية والتجارية، وصنف أرباح المهن غير التجارية، بحد أدنى قدره 10.000 دج لكل سنة مالية، بغض النظر عن النتيجة المحققة. يتعين على الأفراد دفع هذا المبلغ الأدنى لقابض الضرائب في مكان النشاط، خلال العشرين يوماً الأولى من الشهر التالي لشهر الاستحقاق القانوني لتقديم التصريح الخاص بالضرائب، بغض النظر عما إذا تم تقديم التصريح أم لا.³

¹ المادة 356 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ق.م/2023.

² المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ق.م/2023.

³ المادة 365 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ق.م/2023.

أما بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، وصنف مداخيل فلاحية، فتحدد هذه الحدود الدنيا الجزافية من خلال جداول محددة وشروط محددة في المادة 354 من هذا القانون.

يجب على أولئك الأفراد الذين يخضعون لضريبة الدخل ويكون إجمالي المبالغ المدفوعة من قبلهم خلال العام الماضي أقل من 150.000 دينار جزائري أن يقوموا بتقديم إقراراتهم الضريبية للعام التالي ودفع المستحقات كل ثلاثة أشهر، وذلك في العشرة أيام الأولى من الشهر التالي للفترة الضريبية.¹

يسمح قانون الجباية للمكلفين الذين يخضعون للنظام الحقيقي بأداء الضريبة على النشاط المهني وضريبة القيمة المضافة وفقاً لنظام التسبيق على الحساب، وذلك باستناد إلى إيرادات الأعمال التي تم تحقيقها خلال السنة السابقة، مع إجراء التسويات اللازمة لتوافق المبالغ المدفوعة مع المبلغ المستحق للضريبة، دون الحاجة إلى إصدار إنذار مسبق.

وفر القانون الضريبي للمدين الضريبي الذي تراكمت عليه الديون الضريبية بشكل يتجاوز قدرته على سدادها دفعة واحدة، نظام السداد بالتقسيط، حيث يلتزم المدين بسداد جزء من هذه الديون، ويتم تقسيم المبلغ المتبقي إلى أقساط شهرية.

تُلاحظ في هذه الطريقة أنها تعتمد على مبدأ الدفع المباشر، حيث يقوم المدين بدفع الضريبة طواعية ودون أي إنذار مسبق. ومع ذلك، يتم تخفيف أثر هذه الضريبة عليه من خلال السداد بالتقسيط، مما يجعل أدائها سهلاً ومجتازاً بالنسبة له. وفي حالة

¹المادة 371 مكرر 3، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ق.م/2023.

انتظار نهاية السنة لتراكم مبلغ الضريبة المستحقة، يصبح من صعب سدادها بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، تضمن هذه الطريقة استمرارية تدفق الإيرادات للخزينة العامة على مدار السنة، وتتوافق مع احتياجات الدولة للأموال.¹

وبالتالي، يمكن القول إن هذه الطريقة تحقق مبدأ الملائمة في الدفع، حيث تأخذ في الاعتبار مصالح المدين ومصالح الخزينة.²

المطلب الثاني: طرق التحصيل الجبرية

في العديد من الحالات، يرفض بعض المكلفين سداد مستحقاتهم الضريبية لأسباب متعددة، مثل عدم الوعي الكافي بالقوانين الضريبية أو محاولة التهرب الضريبي لأسباب مختلفة. وفي جميع الأحوال، تلجأ الإدارة الضريبية إلى استخدام الطرق القانونية للتحصيل القسري، والتي تهدف إلى إجبار المكلفين المتخلفين عن الدفع على تسديد مستحقاتهم الضريبية³، وتتمثل هذه الطرق فيما يلي:

¹ سماعيل عيسى، مرجع سابق، ص (22)

² سماعيل عيسى، مرجع سابق، ص (23)

³ أحمد بساس، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية -دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري-، مجلة

القانون العقاري، مخبر القانون العقاري جامعة البليدة 2، العدد 15 (خاص) ص 122

الفرع الأول: تطبيقات طريقة الاقتطاع من المصدر

وفقاً لهذا النظام، يقوم الوسيط بين المكلف والإدارة الضريبية بتحصيل المبلغ المستحق من الضرائب على المكلف وتحويله إلى الخزينة العامة، وذلك عن طريق اقتطاع المبلغ الضريبي من الوعاء الخاضع للضريبة قبل أن يتم تسليمه أو صرفه للمكلف

على سبيل المثال، يقوم محاسب الشركة أو مدير الشركة بقطع ضرائب الدخل من الأجور والرواتب المستحقة واحتسابها من أجل مساهمي الشركة، وذلك قبل توزيع الأرباح عليهم. تتميز هذه الطريقة بالبساطة والسرعة وتقليل فرصة تهرب المكلفين من دفع الضرائب.¹

وفقاً للقانون الجبائي الجزائري، تم توضيح استخدام هذه الطريقة في جمع الضرائب على الدخل المستحقة من الأجور. يتطلب هذا من أصحاب العمل أن يقوموا بخصم مبالغ الضريبة من أجور موظفيهم وسدادها نيابة عنهم إلى إدارة الضرائب قبل العشرين من الشهر التالي للشهر أو الفصل الذي تم فيه دفع تلك الأجور.²

كما يتضمن القانون الجبائي أيضاً تطبيق هذه الطريقة في جمع الضرائب على الدخل المستحقة من المعاملات المالية، سواء كانت عائدة لحقوق وودائع أو الأسهم وخصص اجتماعية. بالتالي، يجب على البنوك التي تدفع فوائد تطبيق خصم من

¹ أ-الكفيف فاتح، مرجع سابق، ص118.

² سماعيل عيسى، مرجع سابق، ص23.

المصدر يشمل القيمة الإجمالية للفوائد المدفوعة خلال كل شهر وتسديدها قبل العشرين من الشهر التالي إلى صندوق جمع الضرائب، والذي يكون مقرهم الرئيسي.

يتطلب من المدينين الذين يوزعون قسائم أرباح أن يقوموا بخصم مبلغ محدد من المصدر في كل دفعة ويسددوه للجهة المختصة بجمع الضرائب التي يتبعونها. يجب أن يتم هذا الاقتطاع خلال العشرين يومًا الأولى من الشهر التالي لشهر الدفع.

وفقًا للقانون الجبائي، تطبق أيضًا طريقة الاقتطاع من المصدر على إيرادات الشركات الأجنبية التي لا تمتلك مرافق ثابتة في الجزائر. يتعين على الجهة الجزائرية المتعاملة أن تقوم بخصم مبلغ الضريبة عند كل عملية دفع تتم لصالح تلك الشركات الأجنبية وتسدده لدى جهاز جمع الضرائب المرتبط بالمكان الذي تمت فيه العملية أو مكتب تمثيل الشركة في الجزائر خلال العشرين الأول من الشهر التالي لشهر الدفع.

تتميز هذه الطريقة بسهولة وسرعة التحصيل، بالإضافة إلى انخفاض التكاليف الجبائية، حيث يتم تحصيل الضريبة من قبل الشخص المكلف وتحويلها إلى الخزينة العامة بدون استلام أجر مادي مقابل ذلك. بالتالي، تعتبر هذه الطريقة متوافقة مع مبدأ الاقتصاد في النفقة.¹

¹ سماعيل عيسى، مرجع سابق، ص 24.

الفرع الثاني: تطبيقات طريقة إصدار سند للتحصيل في النظام الضريبي الجزائري

سندات التحصيل هي وثائق إدارية تستخرج من دفتر خاص بإدارة الضرائب، وتأسس قانونيًا لإنشائها. يقوم وزير المالية بالمصادقة عليها قانونيًا، ويُفوض المدير الولائي بتحصيل الضرائب والرسوم والحقوق وفقًا للقوانين التشريعية المعمول بها. تحمل هذه السندات طابعًا قانونيًا لتوضيح عمليات التحصيل، سواء تمت قبلها أو بعدها. وتتضمن هذه السندات عدة تصنيفات، بما في ذلك سند D°40 وسند D°41 والجدول الفردية وسند D°37 وسند K°4¹.

تستند هذه الطريقة إلى إعداد جداول فردية من قبل إدارة الضرائب توضح سنة التخضع ونوع الضريبة وقيمتها، بالإضافة إلى العقوبات المرتبطة بها. بعد ذلك، ترسل إدارة الضرائب هذه الجداول إلى المكلفين بالضريبة، حيث تُطالبهم بالدفع في إطار مهل زمنية محددة. وعادةً، يتم استخدام هذه الطريقة في الضرائب التي تتطلب طبيعتها ذلك، مثل الرسوم العقارية والرسوم التطهيرية. ففي كل سنة، تقوم إدارة الضرائب بإرسال إشعارات دفع إلى الأفراد الخاضعين للرسوم، حيث يُطلب منهم سداد المبلغ قبل نهاية الشهر الثاني الذي يلي تاريخ إصدار الجدول للتحصيل.

تُطبق هذه الطريقة أيضًا على المكلفين بالضرائب الذين لا يقومون بالدفع المباشر لديونهم الجبائية، مثل تبني طريقة الإخضاع التلقائي للضريبة والتقويم الجبائي بناءً

¹ يحيوي نصيرة، تنظيم عملية التحصيل الضريبي في الجزائر، معارف، مجلة علمية محكمة، قسم العلوم القانونية، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة،

العدد 16، الجزائر سنة جوان 2014 ص 395-396

على رقابة جبائية. فعند اكتشاف أي إغفال أو خطأ أو نقص في التصريحات بناءً على المراقبة الجبائية، يمكن تصحيحه عن طريق إعداد جدول فردي في غضون أربع سنوات، وهي المدة التي يتم منحها للإدارة الجبائية لتصحيح أي سهو أو نقص في قيمة الضريبة المستحقة.

ومن الجدير بالذكر أنه في حالة تقاعس المكلف عن سداد ديونه الجبائية المستحقة ورفضه تسديدها طواعية، يحق لإدارة الضرائب اللجوء إلى إجراءات التحصيل القسري لاسترداد حقوقها الجبائية. تشمل هذه الإجراءات مجموعة من التدابير القسرية، مثل إرسال إنذارات تخويفية، وإغلاق المحلات التجارية والمهنية لفترة محددة، وتجميد الأموال لدى الأشخاص الآخرين الذين يمتلكون مستحقات مالية¹ للمكلف، وحجز الممتلكات الخاصة بالمكلف، وبيعها في المزاد العلني، ومنع المكلف من الاستفادة من بعض الامتيازات، وحتى التدخل البدني القسري.²

¹ سماعيل عيسى، مرجع سابق، ص 24-25.

² سماعيل عيسى، مرجع سابق، ص 25.

خلاصة الفصل

يتضح لنا في الاخير، أن فهم الحكومة وتحقيق التحصيل الجبائي الفعال يلعبان دورًا حاسمًا في تطوير نظام جبائي قوي ومستدام. بضمان شفافية العملية واستخدام الوسائل المناسبة وتحقيق الأهداف المرجوة، يمكن للدولة أن تعزز تحصيل الإيرادات بفاعلية و تعزيز الثقة والتعاون بين المواطنين والحكومة. من خلال توفير بيئة ملائمة للأعمال وتشجيع الاستثمار، يمكن للحكومة أن تعزز نمو الاقتصاد وتوفر فرص عمل جديدة، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الإيرادات الجبائية.

إلى جانب ذلك، يجب أن تولي الحكومة اهتمامًا خاصًا لمكافحة التهرب الضريبي والفساد الجبائي. ينبغي تطبيق القوانين وفرض العقوبات بشكل صارم على المتهربين والمفسدين، مع توفير آليات رقابية فعالة للتحقق من الامتثال الضريبي.

علاوة على ذلك، يجب على الحكومة أن تستثمر في تطوير البنية التحتية الضريبية وتحديث التقنيات والنظم المستخدمة في جمع الضرائب. يمكن أن يؤدي الاستخدام المبتكر للتكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات الضريبية إلى زيادة كفاءة التحصيل الجبائي وتقليل الأخطاء والتلاعب.

في النهاية، يعتبر بناء نظام جبائي قوي ومستدام تحديًا متعدد الجوانب يتطلب التعاون بين الحكومة والمجتمع والقطاع الخاص. إن تعزيز الشفافية والمساءلة، وتحقيق العدالة الجبائية، وتحسين التواصل مع المكلفين، هي جميعها عناصر أساسية في بناء نظام جبائي يعمل بكفاءة ويدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع.

الفصل الثاني:

فعالية الحوكمة الجبائية في النظام الجبائي الجزائري

الفصل الثاني: فعالية الحوكمة الجبائية في النظام الجبائي الجزائري

تمهيد

تعد الحوكمة الجبائية أحد المفاهيم الحديثة والمهمة في مجال النظم الجبائية حول العالم، وتسعى الحكومات إلى تطوير وتعزيز نظمها الجبائية من خلال تبني مبادئ الحوكمة الجبائية الفعالة. تهدف الحوكمة الجبائية إلى تحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة في جمع الضرائب وإدارتها، وتعزيز ثقة المكلفين والمساهمين في النظام الجبائي.

تستعرض هذا الفصل فعالية الحوكمة الجبائية في النظام الجبائي الجزائري، حيث تواجه الجزائر تحديات عديدة في تحقيق تنمية مستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية. يلعب النظام الجبائي دورًا حاسمًا في تمويل النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروة بشكل عادل وتوجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر احتياجًا.

ومع ذلك، فإن النظام الجبائي الجزائري يواجه تحديات تتعلق بضعف الشفافية والمساءلة وتواجه صعوبات في مكافحة التهرب الضريبي وتجنب الضرائب. قد يؤدي ذلك إلى تقليل الإيرادات الجبائية المتاحة للحكومة وتقويض قدرتها على تنفيذ سياسات التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

لذا، فإن فهم فعالية الحوكمة الجبائية في النظام الجبائي الجزائري يعد أمراً حاسماً لتحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية للبلاد.

وبغرض التعرف على فعالية الحوكمة الجبائية في النظام الجبائي الجزائري أكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: تم التطرق فيه إلى أسس الحوكمة الجبائية من ناحية أطراف الحوكمة الجبائية ومرتكزات الحوكمة الجبائية.

المبحث الثاني: الآليات القانونية والمؤسسية للرقابة الجبائية كأحد مرتكزات الحوكمة من جهة حقوق والتزامات الإدارة و المكلفين بالضريبة ، ومن ناحية الإطار التنظيمي للرقابة الجبائية.

المبحث الأول: أسس الحوكمة الجبائية

تعد الحوكمة الجبائية أحد المفاهيم الأساسية في مجال الضرائب والسياسة الضريبية. وتهدف الحوكمة الجبائية إلى توفير إطار فعال وشفاف لإدارة الضرائب وتحصيلها واستخدامها بطريقة عادلة ومسؤولة. وتساهم الحوكمة الجبائية في تحقيق الشفافية والنزاهة والمساءلة في عملية جباية الضرائب، وبالتالي تعزز ثقة المواطنين والشركات في النظام الضريبي وتحفزهم على الامتثال للقوانين الضريبية.

في هذا المبحث، سنقدم نبذة موجزة عن أسس الحوكمة الجبائية ومرتكزاتها، حيث قسمناه إلى مطلبين أساسيين هما :

المطلب الأول: تناولنا في هذا المطلب اطراف الحوكمة الجبائية التي تتمثل في الإدارة الجبائية والتشريع الجبائي وكذا المكلف بالجباية.

المطلب الثاني : تطرقنا في هذا المطلب إلى مرتكزات الحوكمة الجبائية التي حصرناها في العدالة الجبائية والشفافية والرقابة الجبائية.

المطلب الأول: أطراف الحوكمة الجبائية

يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على الجهات المشاركة والمسؤولة في عملية الحوكمة الجبائية والتي تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: الإدارة الجبائية

تهتم الإدارة الجبائية بتنفيذ وإدارة قوانين الضرائب وتطبيقها على المكلفين، وهناك من يرى أنها "تعني الإدارة الجبائية مجموعة الأجهزة الإدارية التي تسهر على تنفيذ قواعد التشريع الجبائي عن طريق متابعة فرض الضريبة على المكلفين وتحصيل تلك الضرائب".¹

وكما عرفها البعض أيضا "هي الجهاز المكلف بتنفيذ قواعد التشريع الضريبي، والتحقق من سلامة تطبيقه حماية لحقوق الدولة والمكلفين بالضريبة".²

ويرى البعض أنها "عبارة عن كافة الإدارات التي تعمل على تطبيق وتنفيذ القوانين الضريبية من خلال المراجعين وكافة العاملين فيها عن طريق الحصر والفحص الضريبي، الربط بين الإدارات الحكومية الأخرى للوصول إلى تحصيل الضريبة المستحقة من ممولي ودافعي الضريبة".³

¹ بن صوشة سارة، دور الحوكمة الجبائية في تمويل التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، سنة 2018-2019 ص 57.

² فرج شعبان وآخرون، الحوكمة الجبائية ودورها في الحد من الفساد الجبائي بالجزائر، مجلة دراسات جبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، العدد 14، الجزائر، سنة 2019، ص 81.

³ طيبة محمد رضا، بوعزة عبد القادر دور الحوكمة الضريبية في تحسين جودة القوائم الجبائية في الجزائر دراسة ميدانية-المديرية الولائية للضرائب بشار، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر 3، المجلد: 23 العدد: 1، الجزائر، سنة 2020 ص 953.

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا نرى نحن أنها هيكل تنظيمي يتشكل من مجموعة من الأجهزة يخضع لقواعد التشريع الضريبي يهدف إلى تسير نظام الضريبي بكفاءة وبطريقة منظمة وسلسة.

يتم إدارة وتسيير الإدارة الجبائية في الجزائر تحت إشراف وزارة المالية، حيث تتبع جميع القرارات والإجراءات التي تُصدر من الإدارة المركزية في الوزارة وتخضع لسلطة الوزير.

يتولى وزير المالية مسؤولية كل ما يتعلق بالجبائية وهيكلها وإدارتها، ويتميز بالاهتمام بتطوير الإدارة الجبائية وإصلاحها عبر إقرار النصوص والاقتراحات المتعلقة بها.¹

أولاً: عصرنة الإدارة الجبائية

عصرنة الإدارة الجبائية هو عملية تهدف إلى تحسين وتطوير عمليات جمع الضرائب وإدارتها بطرق أكثر فاعلية وكفاءة ولهذا سعت الجزائر إلى دخول إلى الرقمنة ونظام المعلوماتية.

(1)-الإدارة الالكترونية: تعرف الإدارة الإلكترونية على أنها عملية تحويل جميع العمليات المتعلقة بإدارة شؤون المنظمة، من الأساليب التقليدية والورقية، إلى عمليات تتم باستخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة بتقنية عالية المستوى. وهدف هذه العملية هو تقليص الزمن وتحسين جودة المنتج، وتسهيل وصوله للمستهلكين بأقل تكلفة ممكنة.²

¹ ادري عدنان ، التحصيل الضريبي والادارة الجبائية في الجزائر ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، الجزائر ،سنة 2009-2010 ص 72

² د غسان الطالب ،الادارة الالكترونية والتسويق الالكتروني، أنظر إلى الرابط <https://bit.ly/42oBUmd> تم الاطلاع عليه 4 ماي 2023 على الساعة 15:29، ص 26.

(2) -رقمنة الإدارة الجبائية: باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال، تقوم الإدارة الضريبية الإلكترونية بتحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات للمكلفين بالضريبة، مما يتيح توفير الوقت والجهد وزيادة التحصيل الجبائي والحد من التهرب الضريبي. ويعد تحديث وتصدير إدارة الضرائب في الجزائر جزءًا من التحديث والتجديد والإصلاح الضريبي، حيث تهدف إلى مواجهة التحديات الحالية وتحقيق فعالية أفضل في تسيير الملفات الجبائية الخاصة بالمكلفين وتبسيط الإجراءات الإدارية لتحقيق التطوير والتحسين في الإدارة الضريبية.¹

منذ إطلاق مشروع "الجزائر الالكترونية 2013"، اهتمت الجزائر بشكل كبير بتطوير قطاع التكنولوجيا الجديدة ودمجه في كافة القطاعات الحكومية، بهدف تحسين الثقة لدى المواطنين من خلال تحقيق الشفافية وتبادل المعلومات بشكل حر. وبالنظر إلى أن المديرية العامة للضرائب هي المسؤولة عن تمويل العديد من بنود ميزانية الدولة، فقد تم توجيه الاهتمام نحو تطوير نظام معلوماتي حديث يتماشى مع تحديات الإدارة. وفي نهاية المطاف، تم تعيين شركة اندرا الإسبانية لتطوير نظام معلوماتي جبائي لصالح المديرية العامة للضرائب، وتم تطبيقه تحت اسم "جبائتك".

¹ عفاف بولحية، التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر في ظل تبني نظام جبائتك:دراسة تقييمية، الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي. في الدول النامية "الفرص، التحديات و الآفاق"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 18 جوان 2022، ص 4.

الفرع الثاني: التشريع الجبائي

يشير المصطلح "التشريعات الضريبية" إلى مجموعة اللوائح والقوانين والتشريعات التي تصدرها الجهات المختصة في فرض الضرائب وتنظيم أساليب تحصيلها، بالإضافة إلى الأحكام القضائية وقرارات اللجان المتعلقة بالنزاعات الضريبية.¹

كما يقوم التشريع الضريبي بتنظيم النقاط التالية بشكل خاص: مجال تطبيق الضريبة، العمليات التي تخضع للضريبة، الإعفاءات الضريبية، التأسيس الضريبي، الحدث المنشئ للضريبة، طرق التحصيل الضريبية، الجزاءات المترتبة عن عدم دفع الضريبة، و التصريحات الضريبية.²

أولاً: الهيكل التنظيمي لجهاز التشريع الجبائي

يتألف الجهاز من ثلاث مديريات مقسمة على النحو التالي:

1- مديرية التشريع والتنظيم الجبائين:

تتكفل مديرية التشريع والتنظيم الجبائين بعدد من المهام الهامة المتعلقة بالجبائية، حيث تعمل على إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الطابع الجبائي، وإعداد المشاريع التمهيدية لقوانين المالية والنصوص التطبيقية المرتبطة بها. كما تقوم

¹ نسيم سحنون، الفروقات الدائمة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي في ظل قانون المالية 2022، مجلة دراسات جبائية، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، جامعة البليدة 2 لونيبي علي، العدد 21، الجزائر، في ديسمبر 2022، ص 171.

² حراق مصباح، التشريع الجبائي الجزائري، مادة التشريع الجبائي الجزائري، قدمت لطلبة دكتوراه علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة عبد الحفيظ بوضوف، ميلة، ص 1.

بالدراسات والتحليلات المتعلقة بالمادة الجبائية وإنجاز دراسات حول الأنظمة الجبائية التحفيزية.

وتتألف هذه المديرية من أربع مديريات فرعية وهي: المديرية الفرعية لتحضير قوانين المالية، المديرية الفرعية للجباية المباشرة، المديرية الفرعية للجباية غير المباشرة، والمديرية الفرعية للأنظمة الجبائية الخاصة.¹

(2) - مديرية العلاقات الجبائية الدولية:

تعد هي من الجهات المسؤولة عن تنفيذ السياسات الجبائية في البلد، حيث تقوم بالعديد من المهام الهامة، ومن أبرزها: المساهمة في دراسة وإعداد والتفاوض بخصوص مشاريع المعاهدات والاتفاقيات الجبائية الدولية، والتكفل في الإطار الجبائي بالمسائل المتعلقة بتطبيق ومتابعة الامتيازات الجبائية الممنوحة لتمثليات الدبلوماسية والقنصلية وتسوية الخلافات الناجمة عن تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الجبائية الدولية، كما تضمن تنسيق وضمان نشاطات التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف. وتنقسم هذه الجهة إلى أربع مديريات فرعية وهي: المديرية الفرعية للدراسات الجبائية الدولية، والمديرية الفرعية للاتفاقيات الجبائية الدولية، والمديرية الفرعية لتسوية الخلافات الجبائية الدولية، والمديرية الفرعية للتعاون الجبائي الدولي.

(3) - مديرية المنازعات الجبائية :

¹ تم الاطلاع على الرابط :-/414-2014-directions-centrales/2014-03-24-14-21-49/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/directions-centrales/414-2014-03-24-14-21-49/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/directions-centrales/414-2014-03-24-14-21-49

09-08-09-16-14، بتاريخ 4 ماي 2023 ، على الساعة 17:10.

تتولى هذه المديرية مهام عديدة ومتنوعة، حيث تعمل على ضمان تطبيق التشريع والتنظيم اللازمين لمعالجة قضايا المنازعات المتعلقة بمختلف الضرائب والرسوم، وتقوم بمراقبة عمل لجان الطعن وتقييم نشاطاتها بشكل دائم، كما تعمل على تقييم أداء المصالح في مجال المنازعات والطلبات الولائية، وتتابع معالجة المنازعات المعروضة على الجهات القضائية. وتتكون هذه المديرية من خمس مديريات فرعية وهي: المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية، والمديرية الفرعية للمنازعات الوعاء والتحصيل واسترداد قروض الرسم على القيمة المضافة، والمديرية الفرعية للجان الطعن، والمديرية الفرعية لتنظيم الولائي، وأخيراً المديرية الفرعية للمنازعات القضائية. ويتمثل دور هذه المديريات الفرعية في العمل على معالجة المنازعات والطلبات ذات صلة بكل منها بشكل مستقل.¹

الفرع الثالث: المكلف بالجباية

المكلف بالضريبة هو أحد أطراف العلاقة الضريبية، وهو كل شخص ملزم بدفع ديونه من ضرائب ورسوم أمام قابضات الضرائب، ويمكن أن يكون هذا الأخير إما شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا.

أولاً: المكلف شخص طبيعي

¹ تم الاطلاع على الرابط : <https://mfdgi.gov.dz/Index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/directions-centrales/414-2014->

09-08-09-16-14 ، بتاريخ 4 ماي 2023 ، على الساعة 17:10.

يشترط أن يكون المكلف الفرد أو الشريك في شركة التضامن وشركة التوصية، أو أي شركة أخرى محددة بموجب القانون، يتمتع بذمة مستقلة. يُحتاج أيضًا إلى أن يتمتع بالأهلية الكاملة والتميز والإرادة الواعية، وذلك بالإضافة إلى الأهلية المطلوبة للأداء وليس الأهلية الواجبة. يُلاحظ أن في شركة التضامن، يكون الشركاء متضامنين في الذمة.

ثانياً: المكلف شخص معنوي

تُخضع المؤسسات القانونية الخاصة للقوانين المحددة في القانون الخاص. تعني المؤسسات القانونية الخاصة تكوينًا يشمل عدة أشخاص يتعاونون لتحقيق هدف محدد. يُمنح لكل إدارة أو مؤسسة شخصية معنوية وفقًا للقانون، مثل الجمعيات وشركات المساهمة بأنواعها المختلفة، بالإضافة إلى الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية بالأسهم والشركات الأجنبية.¹ وقد نصت المادة 03 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، على أن الأشخاص الذين الخاضعين لضريبة على الدخل الإجمالي هم:

- يخضع لضريبة الدخل، على كافة مداخلكم الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر.
- ويخضع لضريبة الدخل على عائداتهم من مصدر جزائري، الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر.

كما حددت نفس المادة في فقرتها 2 موطن التكليف في الجزائر بالنسبة إلى :

¹ مباركي محمد صالح، التحصيل الضريبي واقع وفاق، مجلة الاحياء، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، المجلد 21 العدد 29 الجزائر، في أكتوبر 2021، ص 1080.

الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا بالجزائر سواء أكانوا أجراء أم لا.¹

كما حددت الفقرة 3 من المادة السابقة أيضا:

-يعتبر كذلك أن موطن تكليفهم يوجد في الجزائر، أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.²

كما تطرق المشرع في مادة 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة إلى صنف آخر يخضع إلى ضرائب الدخل :

يخضع كذلك لضريبة الدخل سواء أكان موطن تكليفهم في الجزائر أم لا، الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية، الذين يتحصلون في الجزائر على أرباح أو مداخيل يحول فرض الضريبة عليها إلى الجزائر بمقتضى إتفاقية جبائية تم عقدها مع بلدان أخرى.³

كما حدد المشرع أيضا في المادة 7 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نوع آخر يخضع لضريبة على الدخل الإجمالي بصفة شخصية على حصة الفوائد العائدة لهم تناسبيا مع حقوقهم فيها :

-الشركاء في شركات الأشخاص.

¹المادة (3) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ق،م/2023.

²المادة (3) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ق،م/2023.

³المادة (4) من قانون الضريبة المباشرة والرسوم المماثلة 2023.

شركاء الشركات المدنية المهنية المشكلة من أجل الممارسة المشتركة لمهنة أعضائها؛

أعضاء الشركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له الشركات باسم جماعي شريطة ألا تشكل هذه الشركات في شكل شركة أسهم أو شركة محدودة المسؤولية، وأن تنص قوانينها الأساسية على المسؤولية غير المحدودة للشركاء فيما يخص ديون الشركة؛¹

أعضاء شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية وغير محددة فيها.²

المطلب الثاني: مرتكزات الحوكمة الجبائية

تم التركيز في هذا المطلب على العناصر الأساسية التي تشكل أساس نظام الحوكمة الجبائية، وتتضمن ما يلي:

الفرع الأول : العدالة الجبائية

قدّم آدم سميث أول مفهومٍ للعدالة، والذي يُفيد بأنّه يجب على جميع أفراد المجتمع المُساهمة في تكاليف الدولة وفقًا لنسبة الدخل الذي يمتلكونه ($T=txR$)، وذلك لتغطية النفقات المطلوبة.³

¹ المادة 7 من قانون الضريبة المباشرة والرسوم المماثلة 2023.

² المادة 7 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ق.م/2023.

³ د عبد الله الحارستي حميد، مصدر سابق، ص 28-29.

تشهد فكرة العدالة تطوراً كبيراً في الوقت الحاضر عن مفهومها الأصلي، إذ تراعي القوانين الضريبية العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. حيث انتقلنا من مفهوم العدالة في تحمل الأفراد أعباء ضريبية متساوية، إلى مفهوم العدالة في فرض الضريبة، وحتى التمييز في المعاملة الضريبية، بالاعتماد على نظرية المقدرة التكلفة بدلاً من المساواة في التضحية أو الحد الأدنى منها.

يمكن القول بأن العدالة في فرض الضريبة تتمثل في المعاملة بالمثل لجميع المكلفين، سواء كانوا محليين أو أجانب مقيمين في البلد، وهذا يعني أنهم يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات الضريبية، بما في ذلك المعاملة بالمثل للمكلفين الأجانب المقيمين محلياً، وذلك باختيار الدولة المستضيفة للمكلفين أما الإخضاع للضريبة أو إعفاؤهم منها حسب معاملة بلادهم الأم.¹

أولاً: أنواع العدالة الجبائية

وفقاً لمنهج القدرة على الدفع، الذي يهدف إلى تحقيق المساواة في تحمل الأعباء الضريبية من خلال ربط مقدار ما يدفعه المكلف بقدرته على الدفع، فإن العدالة الضريبية يمكن تحقيقها من خلال نوعين فرعيين وهما العدالة الأفقية والعدالة الرأسية.²

¹ د عبد الله الحرستي حميد، مصدر سابق، ص 28-29.

² قاشي يوسف، العدالة الضريبية في الجزائر مع الإشارة لما جاء في قانون المالية لسنة 2022، مجلة المنتدى الدراسات والأبحاث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 6 العدد 01، الجزائر، في جوان 2022، ص 237-238.

(1) - العدالة الأفقية

يهدف مفهوم العدالة الضريبية الأفقية إلى توزيع الأعباء الضريبية بالتساوي بين الأشخاص الذين يتشابه ظروفهم التكاليفية. ولا يتوقف هذا المفهوم على مجرد تساوي الدخل المحقق، بل يشمل أيضًا التساوي في الوضع الاجتماعي والاقتصادي والالتزامات المالية للمكلف. وبالتالي، لا يمكن اعتبار اثنين أو أكثر من الأشخاص يتشابهون في ظروفهم التكاليفية فقط من خلال تساوي قيمة الدخل المحقق، بل يجب أن يكونوا في نفس الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمالي عند فرض الضريبة عليهم.¹

إذا حقق شخصان دخلاً يقدر بـ 50.000 دج، فمن الناحية النظرية يتم معاملتهم معاملة ضريبية واحدة، ولكن لتحقيق العدالة الضريبية، يجب مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل من المكلفين. على سبيل المثال، إذا كان الشخص الأول متزوجًا والثاني أعزبًا، فمن العدل أن يتم مراعاة ظروف الشخص الأول. وإذا كان دخل الشخص الأول عبارة عن راتب أو أجر، ودخل الشخص الثاني متولد من نشاط صناعي أو تجاري، فيجب أخذ هذه الظروف في الاعتبار لتحقيق العدالة الضريبية الأفقية. كما يجب مراعاة أعباء وتكاليف المكلف في تحقيق دخله، حيث ينبغي أن تتوفر الشروط الاجتماعية والاقتصادية المتساوية بين المكلفين لتحقيق العدالة الضريبية الأفقية.²

¹ د سعيد علي لعبيدي، اقتصاديات المالية العامة، جامعة الأنبار، دار دجلة، العراق، سنة 2011، ص 125.

² قاشي يوسف، نفس مرجع، ص 237-238.

(2)-العدالة العمودية:

تهدف العدالة الضريبية العمودية إلى تطبيق مبدأ المساواة الضريبية بين المكلفين، وذلك من خلال معاملة كل فرد وفقاً لظروفه التكاليفية، المالية والاقتصادية، ويشمل ذلك تطبيق أحكام مختلفة للضرائب بين الممولين الذين ينتمون إلى مجتمعات ومراكز مالية مختلفة، ويأخذ المفهوم في الاعتبار الحالة الاجتماعية للمكلف لتحقيق المساواة الضريبية. ومن الجدير بالذكر أن تحقيق العدالة الأفقية والرأسية يتطلب وجود نظام ضريبي عادل، وتشريع ضريبي يضمن تحقيق المساواة الضريبية والتكليف العادل للمكلفين.¹

(أ) - **عدالة التشريع:** عند فرض التشريع الضريبي، ينبغي مراعاة المبادئ الأساسية التي تحكم الضريبة وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في الظروف والزمن. وذلك يضمن تحقيق رؤية شاملة تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة وضمان القدرة التكاليفية للمكلفين.²

(ب) - **عدالة المطرح:** يهدف ذلك إلى فرض الضريبة على الوعاء المناسب وبطريقة عادلة، ويتم ذلك من خلال مراعاة الإدارة الضريبية للأعباء والالتزامات المرتبطة بمطرح الضريبة. يجب أن يحقق فرض الضريبة زيادة في المطرح الضريبي أو على الأقل استمراره، دون أن يؤدي إلى النقصان فيه.

¹ د سعيد علي لعبيدي، مصدر سابق، ص125.

² علي شلي، العدالة الضريبية وفق التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن الحصول على شهادة الماستر في التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عيت تموشنت، الجزائر، 2019-2020، ص13.

(ج) - عدالة التكاليف: تستند عملية التكاليف الضريبي إلى معايير موضوعية، ويتم تجنب الاعتماد على مظاهر خارجية أو التكاليف الجزافي الذي يؤدي في الغالب إلى التهرب الضريبي الناجم عن تقديرات خاطئة.¹

الفرع الثاني: الشفافية الجبائية

أي تمكين المستثمرين من الوصول إلى المعلومات حول أنظمة الضرائب والقوانين والإجراءات المتعلقة، يتم تقليل ظاهرة الفساد الإداري وتحديد مستوى الوعاء الجبائي وحساب الضرائب.² وبفضل هذا الإجراء، يتم تعزيز مستوى الثقة في النظام الجبائي، وبالتالي تشجيع استقطاب المزيد من الاستثمارات. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تقليل الاعتماد على الموظفين في الجهات الضريبية وتقليل فرص الفساد والتلاعب في الإجراءات الجبائية، مما يؤدي إلى تحقيق نظام جبائي أكثر فعالية ونزاهة.³

أولاً: مبادئ الشفافية الجبائية

يعتبر مفهوم الشفافية في إدارة الضرائب قائماً على عدة مبادئ أساسية تلعب دوراً هاماً في تطبيقه، من بينها:

¹ قاشي يوسف، مصدر سابق، ص 237-238.

² رماح ، رماح للبحوث والدراسات، مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الادارية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الاردن، العدد 26، الاردن، جوان 2018، ص 179.

³ رماح، نفس المرجع، ص 179.

(1) - مشاركة المواطنين في صنع القرارات والقواعد القانونية:

يعتبر مشاركة المواطنين في صنع القرارات وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في صنع القرارات الضريبية من أهم المعايير التي تعزز مفهوم الشفافية في إدارة الضرائب. يتطلب الأمر وجود آليات تمكّن المواطنين من التأثير في تغيير السياسات الضريبية ووضع المسؤولين الحكوميين تحت المساءلة بشكل منتظم. تتجلى أهمية هذا الإجراء من خلال أخذ آراء المواطنين في الاعتبار وتشجيعهم على المشاركة الفاعلة في صنع القرارات الضريبية، وذلك لإضفاء الشرعية على هذه القرارات وتعزيز الشفافية لمنع التهرب الضريبي.

(2) - بيان حقوق المكلفين بكل وضوح:

يهدف هذا المبدأ إلى تمكين المكلف من الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بوضعه الجبائي، وذلك عن طريق تلبية استفساراته في وقت معقول ومناسب. يتطلب ذلك وجود موظفين ضريبيين مدربين قادرين على تطبيق القانون بشكل كامل، بالإضافة إلى إعلام المكلف بحقوقه وواجباته، مما يمكنه من الدفاع عنها وفهمها بشكل صحيح، وذلك لضمان تطبيق الضرائب وفقاً لقدرته المالية. يتحقق هذا المبدأ من خلال توفير التواصل والمعلومات الضريبية بشكل شافٍ وشفاف، لتحقيق المساواة والعدالة في النظام الجبائي.¹

¹ محمد غريبي، الشفافية الضريبية أداة لتعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية مجلة الباحث لدارسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، سنة 2020، ص 999.

(3) - التقويم الدوري لتطبيق مبدأ الشفافية في الإدارة الضريبية:

تُطبق مبدأ الشفافية في إدارة الضرائب عن طريق إنشاء نظام المراجعة المحاسبية، وذلك لضمان المساءلة وتفعيل دور المفتشية كأساس حاسم لضمان عدم تحيّد الإدارة عن التقويم الدوري. تتمتع هذه الرقابة بأهمية كبيرة في إلزام الإدارة بتنفيذ القوانين بصورة صحيحة. على الرغم من وجود هيئة التفتيش الداخلية، إلا أن دورها التقليدي يتركز على الجانب التنظيمي المتعلق بإدارة المصلحة فحسب، دون التعمق في مدى احترام أفراد الإدارة القاعدية لتنفيذ القانون بدقة.¹

الفرع الثالث: الرقابة الجبائية

يرى البعض أنه: "يمكن تعريف الرقابة الجبائية بأنها فحص شامل لمختلف التصريحات الجبائية والوثائق المقدمة عن طريق مجموعة من الطرق والآليات بهدف التحقق من صحة ومصداقية المعلومات المقدمة من طرف المكلفين بغرض اكتشاف الأخطاء، وكذا عمليات التدليس التي تهدف إلى التملص من الحقوق الواجبة الدفع".²

كما يرى بعض الباحثين أيضا: "أن الرقابة الجبائية هي عملية إجرائية تقوم بها مصالح الإدارة الضريبية في حالات معينة، عندما يتم الشك في مصداقية تصريحات المكلف بالضريبة، وأن

¹ محمد غريبي، نفس المصدر 2020، ص 999.

² د- رشام كهينة وسمان علي، الرقابة الجبائية كآلية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية- دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة-، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، المجلد 06 العدد 02، الجزائر سنة 2021، ص 111.

ممارسة هذه الرقابة يجب أن يتم في إطار احترام مختلف الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجبائية، وذلك تحت طائلة بطلانها.¹

لم يكن للمشروع الجزائري تعريف واضح لمفهوم الرقابة، بل قام بالإشارة إلى أشكالها والإجراءات التي يجب اتباعها لتنفيذها وذلك في المادة 18 في قانون الإجراءات الجبائية. ومع ذلك، قامت المديرية العامة للضرائب بتعريف الرقابة على أنها السلطة المخولة للتحقق من صحة العمليات والمعلومات التي تقدمها الأشخاص القانونيين والطبيعيون المكلفون بدفع الضرائب.²

نستخلص مما سبق أنه يمكننا تعريف الرقابة الجبائية على أنها عملية شاملة تهدف إلى فحص وتدقيق التصريحات الجبائية والوثائق المقدمة من قبل المكلفين، بهدف التحقق من صحتها ومصداقيتها، واكتشاف الأخطاء وعمليات التدليس التي تستهدف التهرب الضريبي وتجنب الالتزامات الضريبية المستحقة.

تُجرى هذه العملية من قبل مصالح الإدارة الضريبية في حالات مشتبه فيها بمصادقية تصريحات المكلف بالضريبة. يجب أن تتم ممارسة الرقابة الجبائية وفقاً للإجراءات المحددة في قانون الإجراءات الجبائية، مع احترام جميع الإجراءات القانونية والضوابط المنصوص عليها، وإلا فإنها يمكن أن تُلغى.³

¹ محمد قلي، الرقابة الجبائية: بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة، مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية لمركز الجامعي بتامنغست، المجلد 7 العدد 6، الجزائر سنة نوفمبر 2018 ص 150 - 151

² المادة 18، من قانون الإجراءات الجبائية، 2023.

³ حامد نور الدين، أثر إصلاح النظام الضريبي، دار زهران للنشر، الاردن، 2016، ص 72.

أولاً: أهداف الرقابة الجبائية

الرقابة الجبائية تعد أحد الأهداف الأساسية لإدارة الضرائب، حيث تهدف إلى مراقبة صحة التصريحات الضريبية وتحقيق أهداف متعددة يمكن تصنيفها إلى نوعين:

1- الأهداف العامة:

تهدف عملية الرقابة الجبائية بشكل عام إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

(أ) - **قمع التملص الجبائي**: يتطلب من الرقابة الجبائية اكتشاف الأفراد المخالفين، حيث يجب على كل فرد، سواء كان طبيعياً أو معنوياً، دفع الضرائب على الدخل أو الأرباح التي يحققها. وفي حالة عدم الامتثال، تتدخل الرقابة الجبائية لتصحيح الوضع.

(ب) - **قمع التهرب الضريبي**: يستخدم المكلفون وسائل غير قانونية لتجنب دفع الضرائب وتقليص القاعدة الخاضعة للضريبة، وبالتالي تعمل الرقابة الجبائية على تقييم هؤلاء المكلفين واتخاذ الإجراءات المناسبة، وذلك بفضل صلاحيات المراقبة الممنوحة لها.¹

(ج) - **حماية الموارد الجبائية لميزانية الدولة**: يُعتبر نجاح الرقابة الجبائية في هذه المهمة مؤشراً لنجاح أو فشل الإدارة الجبائية في تحقيق أهدافها المحددة وضمان توفر الموارد الجبائية اللازمة للدولة.²

¹ دانون محمد أمين، الرقابة الجبائية في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم القانونية تخصص قانون الاعمال ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، الجزائر، تاريخ المناقشة 2016/06/23، ص16.

² حامد نور الدين، مرجع سابق، ص 72.

(2) - الأهداف الخاصة:

وضعت الإدارة الجبائية عددًا من الأهداف المهنية الخاصة بها، وتتمثل في ما يلي:

(أ) - **التأكد من إيداع التصريحات الجبائية:** تستخدم الإدارة الجبائية وسائل مختلفة لتحقيق هذا الهدف، سواء من خلال تدخل مصالح الرقابة، التي تكتشف الأفراد الذين يمارسون أنشطة خاضعة للضريبة ولا يقدمون تصريحاتهم.

وتطلب منهم تعديل وضعيتهم، أو عن طريق التعاون مع الهيئات والمؤسسات لمعرفة وتحديد المكلفين بالضريبة.¹

(ب) - **التحقق من دقة وصحة التصريحات المقدمة من قبل المكلفين:** يتم ذلك من خلال تطبيق نوعين من الرقابة، وهي:

- التحقيق في الوثائق والمستندات المحاسبية.

- التحقيق بناءً على المعلومات المتاحة في الملف الجبائي، مثل المداخل المالية المنقولة والعقارات وما إلى ذلك.

(ج) - **ضمان متابعة المكاسب الجبائية:** يوفر التشريع الجبائي في الجزائر مجموعة معينة من المكاسب الجبائية والمالية لتعزيز الاستثمارات. يهدف ذلك إلى ضمان تغطية الديون الجبائية للخرينة العامة وتسديد المستحقات.²

¹ تم الإطلاع عليه يوم 2023/06/19، على الساعة 20.16، <https://www.mfdgi.gov.dz>.

² حامد نور الدين، مصدر سابق، ص 72.

بشكل عام، تهدف الإدارة الجبائية إلى تحقيق هذه الأهداف العامة والخاصة لضمان توفير الدخل الضريبي للخبزينة العامة وسداد المستحقات المالية.¹

ثانياً: أشكال الرقابة الجبائية

تتجلى الرقابة الجبائية في عدة أشكال، ويمكن ذكرها على النحو التالي:

(1) - الرقابة العامة: تتم الرقابة الجبائية عن طريق المفتشية العامة، وتتطلب الحفاظ على رقابة مستمرة بين الأفراد الخاضعين للضرائب والمفتشية. يتم ذلك من خلال تقديم التصريحات الضريبية من قبل المكلفين ومراجعتها بدقة. وتنفذ الرقابة على مستوى المفتشية بهدف ضمان الامتثال الضريبي والالتزام بالتشريعات الضريبية المعمول بها. بواسطة هذه الرقابة، يتم ضمان النزاهة والشفافية في النظام الضريبي وتحقيق العدالة المالية للدولة.

يعد دور المفتشية العامة أساسياً في ضبط وتنفيذ القوانين الضريبية وحماية حقوق الخزانة العامة ومصصلحة المجتمع بشكل عام.²

(2) - الرقابة الشكلية: تشمل الرقابة الجبائية الشكلية الفحص السنوي للأخطاء المادية غير المقصودة في التصريحات الضريبية المقدمة من قبل المكلفين. تُدرس هذه الأخطاء بعناية وتُصحح وفقاً للأرقام المقدمة في التصريحات. يتم إيلاء اهتمام كبير للجوانب الفنية والتفاصيل الرقمية في هذه العملية.

¹ حامد نور الدين، مصدر سابق، ص(73-74)

² د بريوي كمال و عبود ميلود، الرقابة الجبائية في الجزائر، الإطار العام، الأهداف والطرق، العوامل المعيقة لها وسبل التفعيل، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تندوف، العدد 02، الجزائر، سنة 2018 ص: 312-313.

(3) - الرقابة الجزئية: تشمل الرقابة الجزئية نوعين مختلفين من الرقابة: الرقابة النقدية والرقابة الإجمالية. تعد الرقابة الجزئية عكس الرقابة الشكلية، حيث تكون شاملة وتستند إلى مراجعة التصريحات الضريبية ومقارنتها مع الوثائق الملحقة المرفقة بها. يتم تدقيق البيانات المالية والتفاصيل المالية بعناية للتأكد من صحتها واتساقها مع الوثائق الداعمة. تهدف الرقابة الجزئية إلى ضمان الامتثال الضريبي الكامل والتأكد من أن الإعلانات الضريبية تتوافق مع المتطلبات القانونية والمالية المعمول بها.

(4) - الرقابة على مستوى المديرية الفرعية: تتم الرقابة على مستوى المديرية الفرعية من خلال الرقابة المحاسبية التي تتكرر سنويًا. يتم تنفيذ برنامج سنوي يتضمن عرض المفتشية لعدد من الملفات للمديرية الفرعية، وتتراوح هذه الملفات عادة بين 15 إلى 20 ملفًا، ويتم دراسة هذه الملفات بعناية. ينص قانون المالية على وجود مراقبين في المديرية الفرعية الذين مسؤوليتهم دراسة عدد معين من الملفات لكل فوج سنويًا. يتكون الفوج من مراقب، مفتش، وتتراوح مدة الرقابة في هذه الملفات من 6 أشهر إلى سنة، وذلك وفقًا لحجم وعدد الأعمال لكل مكلف.¹

(5) - الرقابة المعمقة: يشير هذا المصطلح إلى جمع مجموعة شاملة من المعلومات ذات صلة بالشؤون المالية والضريبية، وذلك من خلال دراسة ملفات الأفراد أو الكيانات بدقة وعمق. يتم تنفيذ هذا التحقيق بطريقة موضوعية وشاملة، ويتضمن مقارنة المعلومات المجمعة مع العوامل الخارجية ذات صلة بكل شخص أو مكلف. يعتبر هذا النوع من التحقيق قادرًا على استكشاف أنشطة الأفراد والكيانات وتحليلها بشكل متعمق، سواء كانت تلك الأنشطة تابعة لكيانات اقتصادية أو أفراد.²

¹ د برباوي كمال، عبود ميلود، نفس مرجع، ص: 312-313.

² محمد قلي، فهيمة بلول، الرقابة الجبائية: بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة، مجلة الإجتهد للدراسيات القانونية والاقتصادية، جامعة بومرداس، المجلد 7، العدد 6، سنة 2018، ص154.

(6)- ال رقابة البسيطة: تعني الرقابة على الضرائب المباشرة بشكل خاص، وعلى الرسوم والرقابة المتعلقة برقم الأعمال في وقت واحد. يركز هذا النوع من الرقابة على فحص ومراجعة السجلات المالية والضريبية المتعلقة بالأفراد أو الشركات للتأكد من توافقها مع اللوائح والقوانين الضريبية المعمول بها.

وعلاوة على ذلك، تُحقَّق أيضًا في دفع الرسوم المتعلقة بنشاط الشركة أو العمل، وذلك بهدف ضمان الامتثال الضريبي والتقيّد بالتشريعات المالية والضريبية المعمول بها.¹

المبحث الثاني: الآليات القانونية والمؤسسية للرقابة الجبائية كأحد مرتكزات الحوكمة

في هذا المبحث تم دراسة كل من حقوق والتزامات الإدارة والمكلف بالضريبة كمطلب أول والإطار التنظيمي للرقابة من موارد بشرية وأجهزة إدارية مختصة.

المطلب الأول: حقوق والتزامات الإدارة والمكلفين بالضريبة

في هذا المطلب تحدثنا عن حقوق الإدارة الجبائية والواجبات التي على الموظفين القيام بها، وأيضا تكلمنا عن حقوق والتزامات المكلف بالضريبة.

¹د برباوي كمال، عبود ميلود، نفس المصدر، ص: 312-313.

الفرع الاول: حقوق الإدارة الجبائية

تتمتع الإدارة الجبائية بمجموعة من الحقوق التي تساعدها على أداء وظيفتها بكفاءة وفعالية. تتركز هذه الحقوق على عدة جوانب رئيسية:

أولاً-سلطة الرقابة وحق الاطلاع:

حقوق التسجيل هي أحد أشكال الضرائب التصريحية، وهي تقوم على أساس التصريحات التي يقدمها المكلفون للإدارة الجبائية. تهدف الرقابة الجبائية إلى التحقق من مدى مصداقية ودقة وأمانة هذه التصريحات. عمومًا، يُعتبر الأمر الأساسي أن تكون تصريحات المكلفين بالضريبة حقيقية ووفقًا لمبدأ حسن النية. ومع ذلك، لا يعني ذلك أن الإدارة الضريبية غير مخولة بممارسة سلطتها في الرقابة وحق الاطلاع.

1-حق الرقابة: لم يشمل المشرع الضريبي الجزائري مفهوم الرقابة الجبائية، ولكنه حدد الضوابط المتعلقة بها والجهة المسؤولة عنها، وذلك وفقًا للمادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية التي تنص على ما يلي: "تقوم الإدارة الجبائية بمراقبة التصريحات والوثائق المستخدمة لفرض أي ضريبة أو رسم أو حق أو رسوم".¹

وبالإضافة إلى ذلك، يحق للإدارة الجبائية ممارسة صلاحية الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليس لها صفة تاجر، والتي تدفع أجورًا ومكافآت ورواتب بغض النظر عن طبيعتها.²

¹ المادة 18، من قانون الإجراءات الجبائية، 2021.

² د بغني شريف، سلطات الإدارة الجبائية في متابعة التحصيل الضريبي، مجلة القانون العقاري، مخبر القانون والعقار، جامعة البليدة، المجلد 2، العدد 15 (خاص)، الجزائر، 31 أكتوبر 2021، ص 29-30.

2- حق الاطلاع: حق الاطلاع هو سلطة قانونية ممنوحة للإدارة الضريبية، تمكنها من الوصول إلى الوثائق والتصريحات المقدمة من المكلفين بالضرائب بهدف تحديد القاعدة الضريبية بدقة. يسمح هذا الحق للإدارة الضريبية بالحصول على المعلومات والوثائق اللازمة لكشف أي انتهاكات أو مخالفات ضريبية محتملة.¹

لم يقدم المشرع الجزائري تعريفاً صريحاً لحق الاطلاع، وإنما أشار إليه في المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية. ينص النص على ما يلي: "يسمح حق الاطلاع لأعوان الإدارة الجبائية، تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، بتصفح الوثائق والمعلومات المنصوص عليها في المواد المذكورة أعلاه".²

مجالات حق الاطلاع: يمارس حق الاطلاع أمام الجهات والهيئات التالية:

أ- الاطلاع لدى المؤسسات والادارات العمومية: يشمل حق الاطلاع جميع إدارات الدولة، بما في ذلك البلديات والولايات، وشركات الدولة المراقبة، والمؤسسات العمومية والهيئات الأخرى تحت رقابة السلطة الإدارية. يتعين على هذه الجهات أن تقدم وثائقها لإدارة الضرائب بناءً على طلبها، دون أي تبرير بخلاف قوانين السرية المهنية.

ب- الاطلاع لدى الغير: تنص المادة 58 من قانون الإجراءات الجبائية على أن الأشخاص أو الشركات القائمة بعملية الوساطة في شراء أو بيع العقارات أو المحلات التجارية يجب عليهم تسجيل الممتلكات باسمهم وتقديم المعلومات المطلوبة لأعوان التسجيل.³ يمنح القانون سلطة

¹د بغني شريف، مرجع سابق، ص 34.

² المادة 45، قانون الإجراءات الجبائية الجزائرية، 2021.

³ المادة 58، قانون الإجراءات الجبائية الجزائرية، 2021.

الاطلاع لأعوان التسجيل على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين ينتمون لشركة الأسهم ويمارسون مهنة التجارة، لمراقبة تسديدهم للضرائب المستحقة عليهم أو على الآخرين. يُفرض عقوبات على المخالفين وفقاً للمواد 62 و 63 من القانون.

ج- حق الاطلاع أمام الهيئات القضائية: المشرع الجزائري لم ينص صراحة على حق الاطلاع في الملفات القضائية كواجب، ولكنه سمح به كجواز وفقاً للمادة 47 من قانون الإجراءات الجبائية. وتتص المادة على الإجراءات التي يجب اتباعها لطلب الاطلاع على عناصر الملفات التي يتابعها الإدارة الضريبية. في حالة الحصول على ترخيص من النيابة العامة، يتعين على السلطة القضائية تزويد الإدارة المالية بالمعلومات التي يمكن أن تساعد في كشف الغش الضريبي أو أي تلاعب يؤدي إلى التهرب من دفع الضرائب. الوثائق المطلوبة تبقى في حوزة الإدارة الضريبية لمدة 15 يوماً، وتقل إلى 10 أيام في حالة القضايا الجنائية، وتكون مخزنة في مكتب الضبط الخاص بالإدارة الضريبية.¹

د- حق الاطلاع على الارشيف: وفقاً للمادة 48 من قانون الإجراءات الجبائية، يجب على أصحاب السجلات الحالة المدنية وجداول الضرائب والموظفين المعنيين بالارشيف وإيداع السندات العمومية أن يقدموا هذه الوثائق عند طلب الاطلاع عليها. يُسمح للأعوان بأخذ المعلومات والنسخ اللازمة لحماية مصالح الخزينة بدون دفع مصاريف. في حالة الرفض، يتم تحرير محضر يثبت الرفض. هناك توقيت محدد للاطلاع، ويتم الاطلاع في الأيام العادية ولا يتجاوز الوقت المخصص أربع ساعات يومياً. تُستثنى الوصايا والهبات المعدة من قبل الأشخاص المفوضين والأحياء من هذه الأحكام.²

¹ المادة 47، من قانون الإجراءات الجبائية الجزائرية ، 2021.

² المادة 48، من قانون الإجراءات الجبائية ، الجزائرية، 2021.

ثانيا- حق إعادة التقدير:

حق إعادة التقدير هو سلطة قانونية ممنوحة لأعوان الإدارة الجبائية، وتشمل هذه السلطة إعادة تقدير القيمة المالية للمادة المخضعة للضريبة وفرض الضريبة على الفروق الناشئة في هذه القيمة، بالإضافة إلى فرض الغرامات المقررة عليها. يتم ممارسة هذا الحق عندما يتم اكتشاف عدم كفاية الثمن المُعلن عنه للمادة المخضعة للضريبة، أو في حالة عدم ضبطها، أو وجود تضارب في التصريحات والمعلومات المتاحة، أو عدم توافق عناصر المادة المخضعة للضريبة مع المعدلات المُحددة لتصفية الحقوق.

حق إعادة التقدير يعتمد على عدة عناصر وتتضمن:

عدم كفاية الثمن: يحدث ذلك في التحويلات التي تتم بمقابل وبموجب عقود خاضعة للتسجيل. يمكن لمأمور التسجيل ومفتش التسجيل التعرف على أي إغفال قبل إجراء التسجيل باستثناء التقدير صحيح للثمن.

إسقاط جزء من عناصر الوعاء: يحدث ذلك عند محاولة ضبط التركة. يعتمد التصريحات إلى إخفاء جزء منها مخالفاً لأحكام قانون التسجيل، وخاصةً فيما يتعلق بالمنقولات وتطهير أساس الوعاء من الديون العالقة.

تضارب التصريحات والمعلومات المجمعّة: يحدث هذا عندما يتعارض التصريح والمعلومات المستلمة من حق الاطلاع السابق المشار إليه.¹

¹ د بغني شريف، مرجع سابق، ص (36-37).

عدم تطابق المعدلات المطبقة على عناصر الوعاء المستوجبة إعادة التقدير. يحدث هذا بشكل شائع في العقود المسجلة في الفهارس، وكذلك في العقود غير المخضعة لإجراءات التسجيل.¹

إجراءات إعادة التقدير: عندما تكتشف الإدارة الضريبية إخفاء جزء من الثمن أو عدم كفاية وعاء حقوق التسجيل، فإنها تستخدم سلطاتها الممنوحة قانوناً لإعادة التقدير. تقوم المكتب المعني بالتحقيقات وإعادة التقويم بدعوة المالك الأخير للعقار للحضور. يتم إجراء معاينة للعقار المعني بإعادة التقويم واستناداً إلى دراسة العوامل المادية والاقتصادية والقانونية المتعلقة به. يتم تسجيل نتيجة التقييم الإداري الجديد لضبط القيمة التجارية الحقيقية وتحديد الفروق والحقوق المستحقة والعقوبات المفروضة بشكل زيادة تلقائية. يتم إخطار المكلف بالقيمة التجارية الحقيقية للعقار والحقوق المستحقة للدفع عن طريق إشعار رسمي. إذا قبل المعني بالأمر هذا التقويم ووافق عليه، لا ينشأ أي نزاع، ويتم توقيع تعهد قانوني يُعترف به إعادة التقويم، وتحرر نسخ ثلاث منه، حيث يتم وضع طابع جبائي على كل نسخة، ويتم تقديم كشف الدفع لتسديد الحقوق الإضافية. في حالة عدم قبول المكلف ورفضه لإعادة التقويم، يمكنه الطعن أمام لجنة المصالحة أو التوفيق. إذا لم يستجب المكلف للدعوة للحضور أو لم يتيح للإدارة الضريبية إجراء المعاينة، يتم تقييم الضريبة تلقائياً. وفي جميع الأحوال، يجب على الإدارة أن تلتزم بأحكام قانون الإجراءات الجبائية، خاصة فيما يتعلق بعملية تبليغ التقييم التلقائي للضريبة، بحيث أن المشرع الضريبي قد أقر ببطلان الإجراءات في حالة عدم تبليغ المكلف بها.²

¹ د بغني شريف، مرجع سابق، ص (37).

² د بغني شريف، مرجع سابق، ص 41-42.

وفقاً لأحكام المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية. يجب على الإدارة الالتزام بهذه الأحكام في حال عدم استجابة المكلف للدعوة أو عدم تمكين الإدارة الضريبية من إجراء المعاينة. وبالتالي، تُجرى تقييماً تلقائياً للضريبة.¹

ثالثاً- حق الشفعة:

يُسمح لإدارة الضرائب في الجزائر باستخدام حق الشفعة في مجال الجباية وفقاً للمادة 38 مكرر 3 من قانون الإجراءات الجبائية. يُعرف حق الشفعة باسم "حق المزايدة بالعشر" ويُتيح للدولة شراء الممتلكات العقارية بأسعار أقل بكثير من قيمتها الحقيقية. يتم استخدام حق الشفعة لصالح الخزينة بهدف جبائي وردعي للحد من التهرب الضريبي وتخفيض قيمة المعاملات العقارية. يتمارس حق الشفعة للحفاظ على حقوق الخزينة العمومية المتعلقة بالإيرادات الجبائية المرتبطة بتسجيل المعاملات العقارية. المادة 38 مكرر 3 من قانون الإجراءات الجبائية يسمح بممارسة حق الشفعة على العقارات والحقوق العقارية والمحلات التجارية وحق الإيجار والاستفادة من العقار بالإيجار.²

¹ المادة 19، من قانون الإجراءات الجبائية ، 2021.

² المادة 38 مكرر 3، من قانون الإجراءات الجبائية ، 2021.

إجراءات تطبيق حق الشفعة:

تطبق إجراءات حق الشفعة على النحو التالي:

أ- **إجراءات وتعين الاموال:** يجب على مصالح التسجيل أن تقوم بإحصاء الحالات التي تشير إلى تخفيض واضح في الثمن في عقود التسجيل. ثم يتم تكوين ملفات شاملة تحتوي على معلومات مثل موقع العقار، طبيعته، مساحته، وقيمه النقدية الحقيقية. تُرسل هذه الملفات إلى مدير الضرائب بالولاية لدراستها. يتخذ المسؤول القرار بشأن الأموال التي يجب أن تخضع لحق الشفعة، وذلك في غضون شهرين من تاريخ إيداع عقد نقل الملكية. يتم مراقبة اتمام هذه الإجراءات في الآجال المحددة لضمان العدالة وتفاذي تجاهل أي ملف قد يستدعي ممارسة حق الشفعة.¹

ب- **إحالة المعلومات:** وفقاً للمنشور الوزاري السابق، تُلزم مصالح التسجيل بتسجيل عمليات نقل الملكية التي تخضع لحق الشفعة وتتطلب إجراءات خارج نطاق اختصاصها الإقليمي. يتعين على مصالح التسجيل إرسال المعلومات المطلوبة إلى مفتشية التسجيل المختصة إقليمياً في غضون عشرة أيام، لإجراء الإجراءات اللازمة لحق الشفعة.

ج- **الآجال:** يتم منح الإدارة الجبائية مدة سنة، اعتباراً من تاريخ تسجيل العقد الذي يشير إلى عدم كفاية ثمن البيع، لإبلاغ ذوي الحقوق بقرار ممارسة حق الشفعة. لا يمكن تعليق أو تمديد هذه المدة، ويتطلب ذلك إكمال الإجراءات المذكورة في الفترة المحددة لمدة سنة لتجنب إلغاء العملية وتحمل المسؤولية عن ذلك.²

¹ توفيق زيدان، إستعمال حق الشفاعة لفائدة الخزينة في مجال الجبائية العقارية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، العدد 9، الجزائر، جوان 2016، ص 305.

² د بغني شريف، مرجع سابق، ص 45.

د-تبلغ المشتري أو ذوي الحقوق: يجب على الإدارة الجبائية أن تُبلغ المشتري أو ذوي الحقوق بقرار ممارسة حق الشفعة من خلال رسالة موصى عليها، مرفقة بإشعار استلام. يجب أن يُرسل هذا الإشعار بواسطة المدير الولائي للضرائب. يجب أن يتضمن القرار التزام الإدارة بدفع الثمن المعطن عنه بالإضافة إلى عشرة في المئة من الثمن المعطن عنه.¹

ي-اكتساب الدولة المال العقاري موضوع الشفعة: يتم تكليف مدير أملاك الدولة في الولاية المختصة بإتمام إجراءات اكتساب المال العقاري الخاضع لحق الشفعة. يقوم المدير بأمر صرف المبلغ المحدد وإعداد العقد الإداري للشراء بناءً على الملف الذي يتم إرساله من قبل إدارة الضرائب. يتم دفع المبلغ المحدد بالإضافة إلى العشرة في المئة إلى صندوق أمين خزينة الولاية. يتم قبول دفع المبلغ بواسطة المحاسب تحت عنوان "نفقات يتم تحويلها لأمين الخزينة الرئيسية لحساب شراء أملاك عقارية ومحلات تجارية مملوكة للدولة". يتم دمج جميع الممتلكات والمكتسبات وفقاً للشروط المحددة مسبقاً في أملاك الدولة الخاصة ويخضع لقانون الأملاك الوطنية.²

الفرع الثاني : حقوق والتزامات المكلفين بالضريبة

يُعدّ المكلف بالضريبة أحد أساسيات النظام الضريبي، ولا شك في أنه يتمتع بحقوق وواجبات تتبعث من اختياره للخضوع لنظام الضرائب. وتتضمن هذه الحقوق والواجبات ما يلي:

¹ د بغني شريف، مرجع سابق، ص (44-45-46).

² د بغني شريف، نفس المرجع، ص (46).

أولاً- حقوق المكلفين بالضريبة:

من أجل تحقيق فحص شامل للوضعية الضريبية العامة، يتطلب ذلك تنفيذ مجموعة من الإجراءات وتوفير ضمانات للمكلف الذي يخضع لهذا النظام، وتعتبر هذه الإجراءات والضمانات وسيلة لحمايته من التعسف الإداري. وفي حالة عدم الامتثال لهذه الإجراءات من قبل المحققين، يتعرضون لإلغاء تلك الإجراءات، ونلخص هذا الأمر فيما يلي:¹

1-إعلام المكلف مسبقاً: لا يمكن تنفيذ تحقيق معمق في الوضعية الضريبية الشاملة لشخص طبيعي فيما يتعلق بضريبة الدخل دون إشعار المكلف بذلك مسبقاً. يتم ذلك عن طريق تسليمه إشعاراً بالتحقيق أو إرساله مع إشعار بالاستلام، يتضمن ميثاقاً يحدد حقوق وواجبات المكلف بالضريبة أثناء تحقيق وضعيته الضريبية. يُطلب أيضاً من المكلف تقديم استمارة الوضعية المالية للكشف عن جميع أصوله العقارية والمنقولة، بالإضافة إلى حساباته المصرفية المختلفة، وذلك لتسهيل تحديد الأساس الضريبي المناسب له. يُمنح المكلف أيضاً مهلة لا تقل عن 15 يوماً للتحضير، تبدأ من تاريخ استلام الإشعار.

2-الاجال القانونية لتحقيق: بناءً على قوانين الضرائب، يتم تحديد فترة زمنية محددة لإجراء التحقيق الشامل في الوضعية الضريبية. ولا يجوز أن يستمر هذا التحقيق لأكثر من سنة واحدة، وذلك تبدأ من تاريخ استلام إشعار التحقيق وتنتهي عند تاريخ إشعار إعادة التقويم (التبليغ الأولي). وتمتد هذه الفترة إذا تم طلبها من قبل المكلف بالضريبة، وذلك للرد على طلبات التوضيح أو

¹ بوجريو عبد الرؤوف وحراق مصباح، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية ودوره في تفعيل التحصيل الجبائي-دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب لولاية ميلة خلال الفترة (2010-2019)،مجلة مילاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف -ميلة، المجلد 8 العدد 1، الجزائر سنة 2022 ص (76-77)

تقديم التبريرات المتعلقة بالأرصدة أو الإيرادات المستلمة من الخارج. إلا أنه يجب أن يتم منح المكلف طلباً صريحاً لتمديد الفترة. وفي حالة عدم استجابة المكلف للطلبات التوضيحية في هذه الفترة الممتدة، فإن فرضية فرض الضريبة تصبح باطلة.

3- إعلام المكلف بنتائج التحقيق: بعد إجراء التحقيق الشامل في وضعية الضرائب لشخص طبيعي وتحديد أسس فرض الضريبة من قِبَل المحقق المعني، يُلزم الإدارة إخطار المكلف بالنتائج المتوصل إليها.¹

حتى في حالة عدم وجود إعادة تقويم رسمية، يجب على الإدارة أن تقوم بإرسال رسالة مضمونة مع إشعار استلام، تبلغ المكلف بالنتائج التي تم الوصول إليها.

4- النقاش الشفوي والحضوري: لضمان سلامة إجراء التحقيق الشامل في الوضعية الضريبية، يجب أن يتم عقد مناقشة شفوية وحضورية مع المكلف بالضريبة في بداية ونهاية التحقيق. يتم ذلك عن طريق إرسال استدعاء مكتوب يحدد تاريخ ووقت اجتماع اختتام التحقيق، ويُمنح المكلف الحق في استعانة بمستشار من اختياره. يتضمن الاجتماع الحضوري مناقشة جميع الجوانب ذات صلة بالوضعية الضريبية والاستفسارات المطروحة. هذا الإجراء يساعد في ضمان الشفافية وتقديم الفرصة المناسبة للمكلف للتعبير عن وجهات نظره والتوضيحات اللازمة.

5- الحق في طلب التحكيم: يتم منح المكلف بالضريبة الذي يتم معه التحقيق الشامل، حق الطلب في التحكيم في القضايا المتعلقة بالوقائع أو القانون، كجزء من رده على نتائج التحقيق. يمكن للمكلف أن يقدم طلبه للتحكيم إلى مدير الضرائب في الولاية أو رئيس مصلحة البحث والمراجعات،² حسب الحالة، وبالتالي، يجب على المحقق أن يُبلغ المكلف بالضريبة خلال إشعار

¹ بوجريو عبد الرؤوف، حراق مصباح، مرجع سابق، ص (76-77).

² تم الإطلاع على الرابط يوم 2023/06/25 الساعة 14:43، <https://c.utt.us/Nx1JS>.

إعادة التقويم بأن لديه حق استخدام هذا الضمان المنصوص عليه في القانون. هذا الضمان يمنح المكلف الحق في الحصول على التحكيم لحل الخلافات المتعلقة بالحقائق أو التطبيق القانوني. يتم منح المكلف بالضريبة الذي يتم معه التحقيق الشامل، حق الطلب في التحكيم في القضايا المتعلقة بالوقائع أو القانون، كجزء من رده على نتائج التحقيق.¹

يمكن للمكلف أن يقدم طلبه للتحكيم إلى مدير الضرائب في الولاية أو رئيس مصلحة البحث والمراجعات، حسب الحالة.

ثانياً : التزامات المكلفين بالضريبة

تتمثل التزامات الجبائية لأولئك الذين يخضعون للضريبة الجزائرية الوحيدة في النقاط التالية:

1-الالتزامات التصريحية : يتضمن الالتزام الضريبي لأصحاب الأعمال عدة متطلبات. أولاً، يجب على الشخص الذي يبدأ النشاط التجاري الاشتراك في تصريح الوجود (تصريح رقم 8) في غضون 30 يوماً من بداية النشاط. ثانياً، يجب عليهم تسجيل تصريح رقم الأعمال (تصريح رقم 12) قبل تاريخ 01 فبراير من كل سنة. بالإضافة إلى ذلك، يتعين عليهم الاشتراك في تصريحات فصلية (تصريح رقم 50)، والتي يتم فيها دفع الحقوق المستحقة فوراً، وذلك من خلال اقتطاع الضريبة من الدخل الإجمالي للأجور المدفوعة عند المصدر.²

¹ بوجريو عبد الرؤوف وحراق مصباح، مرجع سابق، ص (76-77).

² تم الإطلاع على الرابط يوم 2023/06/25 الساعة 16:03، <https://2u.pw/c/MMIMIS>.

أيضًا، يجب على أصحاب الأعمال تقديم دفتر مرقم ومسجل من قبل الجهات الضريبية لإدارة الضرائب في كل طلب، ويجب أن يحتوي هذا الدفتر على تفصيل المشتريات مع الفواتير وجميع الوثائق الداعمة.

بالنسبة للأشخاص الذين يعملون في قطاع الخدمات، يجب عليهم أيضًا الحفاظ على سجل يومي يحتوي على تفصيل الإيرادات المهنية. ويتعين على هؤلاء الأشخاص تقديم هذا السجل في كل طلب من إدارة الضرائب، لضمان الامتثال الضريبي المناسب.

2- دفع الضريبة: تتعلق آجال الدفع للضرائب بعدة نقاط مهمة. أولاً، يجب أن يتم دفع المبلغ المستحق في آخر يوم من الثلاثي المدني، وذلك لضمان الامتثال المناسب للتواريخ النهائية للدفع. بالنسبة للمبلغ المستحق، يتطلب الدفع ربع القيمة السنوية للضريبة. يجب أن يتم احتساب هذا المبلغ وفقاً للقواعد والنسب المحددة، ويتم دفعه بشكل منتظم وفقاً للجدول المحدد.

فيما يتعلق بمكان الدفع، يتوجب على المكلفين إجراء عملية الدفع في قبضة الضرائب المختصة، والتي تكون تابعة لمنطقة نشاطهم التجاري. يتعين عليهم التأكد من توجيههم إلى المكان المحدد للدفع، وذلك لضمان الالتزام صحيح بالإجراءات والمتطلبات الضريبية المحددة في تلك المنطقة.¹

الفرع الثالث: إجراءات الرقابة الجبائية

¹تم الاطلاع على الرابط التالي: -11-08-09-2014-417-ar/faq-ar/com-smartslider3/index.php/ar/com-smartslider3/faq-ar/417-2014-09-08-11-: <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/faq-ar/417-2014-09-08-11->

03-13، بتاريخ 2023-05-24 على الساعة 17:17

عندما يتعلق الأمر بالمكلفين بالضريبة في الجزائر، يعتبر التصريح الجبائي مبدئياً صحيحاً، ما لم يتم إثبات خلاف ذلك خلال إجراء الرقابة الجبائية التي تقوم بها الجهات المحلية أو الجهات الوطنية.¹

ويشمل هذا الجانب عدداً من القضايا ذات الأهمية الكبيرة لفهم تقنيات الرقابة الجبائية، وتشمل ما يلي:²

أولاً-التحقيق:

تشمل مهام إدارة الضرائب في مجال الرقابة الجبائية والتحقيق الجبائي ما يلي: التحقيق في المستندات، والتحقيق في المحاسبة، والتحقيق الشامل في الوضعية الجبائية للأفراد، وإجراء التحقيقات الموجهة. وفيما يلي يتم توضيح ذلك:

1-التحقيق في المستندات: تُراقب الإدارة الجبائية التصاريح والوثائق المستخدمة لفرض أي ضريبة أو رسم أو رسم تكميلي أو رسم جمركي. كما تحتفظ بحق المراقبة على المؤسسات والهيئات التي ليست تجارية والتي تدفع أجوراً أو أتعاباً أو مرتبات بغض النظر عن طبيعتها. يجب على المؤسسات والهيئات المعنية تقديم الدفاتر المحاسبية والوثائق المطلوبة من قبل الإدارة الجبائية عند الطلب. يُعْتَبَر التحقيق في المستندات هو أسلوب الرقابة الجبائية الأكثر بساطة وشيوعاً.

¹ د لجناف عبد الرزاق، دور الرقابة الجبائية في تحسين أداء النظام الجبائي الجزائري - دراسة حالة نيابة مديرية الرقابة الجبائية لولاية تيبازة -مجلة دراسات جبائية، جامعة بلبيدة 2 لونيبي علي، العدد 11، الجزائر سنة 2017 ص (169).

² د لجناف عبد الرزاق، مرجع سابق، ص (169).

2- التحقيق في المحاسبة: التحقيق في المحاسبة يُعرّف على أنه سلسلة من العمليات التي تهدف إلى مراجعة السجلات المحاسبية لمؤسسة ما، وذلك من خلال مقارنتها مع عناصر الاستغلال والعوامل الخارجية، بهدف التحقق من صحة التصريحات المكتوبة وتأكيد صحة الأساسات المتعلقة بالضرائب والرسوم المستحقة على نشاط المؤسسة. وفقاً للمادة في قانون الإجراءات الجبائية لعام 2021، يتطلب التحقيق في المحاسبة مراجعة الدفاتر المحاسبية والوثائق المتاحة في المكان، ما لم يكن هناك طلب مكتوب معاكس من قبل المكلف بالضريبة وتم قبوله من قبل الجهة المختصة، أو في حالة حدوث ظروف قاهرة وتمت الموافقة عليها من قبل الجهة المختصة.

3- التحقيق المصوب: التحقيق المصوب في المحاسبة هو إجراء رقابي يستهدف مراجعة وثائق المحاسبة للمكلفين بالضريبة لنوع أو أنواع معينة من الضرائب. يتم تنفيذ هذا الإجراء لفترة زمنية محددة، قد تكون أقل من سنة مالية واحدة. يمكن أن يتم التحقيق أيضاً عند شك الإدارة الجبائية في صحة المستندات أو الاتفاقيات التي قام المكلفون بإبرامها، والتي تهدف إلى إخفاء الحقيقة الحقيقية للصفقات بهدف تجنب أو تقليل الضرائب. يُطلب من المكلفين أثناء التحقيق تقديم وثائق محاسبية وتوضيحية مثل الفواتير والعقود وإيصالات الطلبات التي تتعلق بالحقوق والضرائب والرسوم.¹

¹ شافعي عبدو و سلطاني سمير، فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد الخامس العدد الاول، الجزائر سنة ماي 2022، ص 305-306.

يجب ملاحظة أن هذا التحقيق لا يؤدي إلى فحص شامل ونقدي للمحاسبة الكاملة للمكلف بالضريبة.¹

4- التحقيق المعمق للوضع الجبائية لمجمل الأشخاص الطبيعيين: يتعلق الأمر بعمليات الرقابة التي تهدف إلى التحقق من تناسب المداخل المعلنة للأفراد مع وضعيتهم المالية ونمط المعيشة، وذلك فيما يتعلق بضريبة الدخل. يحق لأعوان الإدارة الجبائية القيام بتحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأفراد، سواء كان لديهم مقر جبائي في البلاد أو لا، إذا كانوا ملزمين بدفع هذه الضريبة. يتم في هذا التحقيق التأكد من توافق المداخل المعلنة مع الحالة المالية وعناصر نمط المعيشة للأفراد المرتبطين بالمقر الجبائي. يمكن أيضًا إجراء تحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة عندما تظهر ملكية أو عناصر نمط المعيشة لشخص غير مقيم جبائياً، وعند وجود أنشطة أو دخل غير معلن يتهرب من الضرائب. يستند هذا التحقيق إلى مادة 98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.²

ثانياً: التقييم

"ويعرف القياس (التقييم) بأنه مقارنة الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية بناء على ملاحظات ماضية أو جارية بموجب قواعد محددة، وهي عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي"³.

¹ شافعي عبدو، سلطاني سمير، مرجع سابق، ص 305-306.

² المادة 98، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2023.

³ رفيقة صغراوي ومحمد العربي قزون وعلي بوزيت، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، واقع القياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلد 3 العدد 2، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017، ص 15.

ولعملية التقييم العديد من الخطوات التي أدت الى اختلافات كبيرة بين مختلف المحاسبين حول عددها والهدف منها والطريقة التي تنفذ بها ومن بين هذه الخطوات (تحليل الأحداث والمعاملات الاقتصادية وتبويب أطراف العملية)¹.

ثالثا - الرقابة

تقوم الإدارة الجبائية بمراقبة التصريحات والمستندات المستخدمة لفرض الضرائب والحقوق والرسوم. ولها الحق في التدقيق في المعلومات المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة وطلب التوضيحات الخطية المتعلقة بالتصريحات المقدمة. يجب على الطلبات الكتابية أن توضح بوضوح النقاط التي تحتاج إلى توضيحات أو تبريرات بشأنها. وبهذا الغرض، يمكن أن تطلب دراسة المستندات المحاسبية المتعلقة بالمؤشرات والعمليات والبيانات التي تخضع للرقابة².

¹ سي محمد لخضر، أسس وقواعد التقييم المحاسبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة، 2016/2017، ص 83.

² أنظر الموقع https://mfdgi.gov.dz/images/pdf/brochures_ar/Depliant_CDI_controle_fiscal_2021_ar.pdf، تم الإطلاع عليه في 06/19/2023، 21:30.

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للرقابة الجبائية

تناولنا في هذا المطلب الأجهزة المتخصصة في القيام بالتحصيل الضريبي و الرقابة الجبائية على المكلف بالضريبة كفرع أول والموارد البشرية التي تقوم أو مسؤولة عن هذه الأعمال كفرع ثاني.

الفرع الأول: الأجهزة المتخصصة

أولاً: أجهزة حديثة

منذ بداية الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر حاولت الجزائر مواكبة العصر من خلال التغيير على الهياكل والتنظيمات الجبائية من خلال بدأ العمل بالإعتماد على الضرائب الحديثة، ناهيك عن أن إدارة الضرائب بدأت تستعين بنظم المعلومات والإتصال في تقديم خدماتها من جهة والتحصيل الضريبي من جهة أخرى.

(1)- رقمنة المكلف بالضريبة: تسمح هذه الرقمنة بمعرفة مختلف الأعوان الذين تجب عليهم الضريبة وكل من يقوم بالتأخر عليها من جهة أخرى، من خلال:

(أ)- إنشاء صحيفة الجبائية ورقم التعريف الجبائي:

- رقم التعريف الجبائي: ¹

" وفقا لأحكام قانون المالية لعام 2006، فإن إدارة الضرائب اعتمدت على رقم التعريف الضريبي كأداة لتحديد دافعي الضرائب، لتحل محل رقم التعريف الإحصائي، رقم التعريف

¹ أنظر الموقع <https://cnrcinfo.cnrc.dz/ar/%D8%B1%D9%82%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A> تم الإطلاع عليه يوم

الضريبي الممنوح من قبل إدارات السلطات الضريبية، يكون على مدون على بطاقات ممغنطة أو على شهادات التسجيل"¹، ومن بين مهام الرقم التعريفي كالتالي:

- * تسهيل هوية دافعي الضرائب.
- * تحديد أصول ممتلكات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
- * إمكانية تحديد و تتبع المعاملات التجارية وغيرها وحركة الأموال من وإلى الجزائر .
- * القيام في الوقت اللازم، بالتغيرات في التسمية ، في التسمية الاجتماعية او تغييرات في الحالة القانونية للمكلف.
- * مراقبة الأشخاص (الأشخاص الطبيعيين والمعنويين) في المكان والزمان. لذلك، تم الاتفاق على تسيير تدفق المعلومات بين مختلف المستخدمين والجهات الفاعلة في البيئة الاقتصادية المتاحة بالاستخدام رقم التعريف الضريبي الذي سيتمكنهم من التعرف الهوية الضريبية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين وبذلك تنظيم دارة نشاطهم².

¹ أنظر الموقع <https://cnrcinfo.cnrc.dz/ar/%D8%B1%D9%82%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A> تم الإطلاع عليه يوم 06/19/2023، 21:41.

² رقم التعريف الضريبي، في الموقع:
تم http://www.jecreemonentreprise.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=1791&Itemid=623&lang=ar
الإطلاع عليه بتاريخ 2023/06/07، على الساعة 00:02

- صحيفة الجبائية:

مجلة الدراسات الضريبية هي مجلة علمية دولية تخضع لمراجعة الأقران، تصدر مرتين في السنة من قبل مختبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والإدارية، جامعة البليدة 2-الجزائر. تهتم المجلة بنشر الدراسات والأبحاث الأصلية التي لم تنشر من قبل، وتحترم أساسيات البحث العلمي والمنهجية العلمية لكتابة وتحرير المقالات العلمية في مجال الضرائب والمالية العامة. تخضع جميع المخطوطات والدراسات التي تصل إلى المجلة للمراجعة من قبل هيئة التحرير أولاً، ثم يتم إرسالها إلى الحكام ذوي الخبرة والتخصص في مجال البحث، والذين يتم تعيينهم من قبل هيئة تحرير المجلة. ترحب المجلة بالبحوث والدراسات من جميع الباحثين في جميع أنحاء العالم باللغتين: الإنجليزية والعربية. تشجع المجلة الدراسات النقدية وكذلك البحوث التطبيقية المتعلقة بنطاق المجلة، سواء تلك المقدمة من الباحثين الدوليين، أو تلك المعتمدة من قبل مراكز البحث والدراسة والمختبرات¹.

(ب)- البطاقة الإلكترونية الوطنية للغشاشين: تتولى مصالح المديرية العامة للضرائب تنظيم وتسيير هذه البطاقة من خلال إنشاء قاعدة معطيات لمرتكبي أعمال الغش، كما تقوم بحفظ معطياتها

(2)- رقمنة الإدارة الجبائية: لقد تمت رقمنتها من خلال:

¹ أنظر الموقع <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/378> تم الإطلاع عليه يوم 19/06/2023 على الساعة 21:47.

(أ) - إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب: إن إنشاء هذا الموقع يشكل أهمية بالغة في الوقت الحاضر، على اعتبار أن معظم المتعاملين أصبحوا يلجؤون إلى المواقع الإلكترونية لمعرفة المعلومات حول نشاطاتهم، وعبر الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، أصبح يتيح هذا الموقع الإطلاع على مختلف القوانين المالية والجبائية والتسهيل على المكلف بالضريبة بمعرفة حقوقه وواجباته، كما يمكن لهذا الموقع تحميل مختلف نماذج التصريحات، ناهيك عن أنه يمكن إرسال استفسارات عبر الرسائل الإلكترونية.

(ب) - التصريح الإلكتروني للضرائب والرسوم: ويحتوي على بوابتين

- جبايتك: تيسر نظام "جبايتك" معالجة جميع المعطيات المتعلقة بفرض الضرائب على المكلفين بالضريبة، وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم، بالإضافة إلى جميع العمليات المرتبطة بالرقابة الجبائية وتسوية القضايا النزاعية، كما يوفر المعلومات التلخيصية عن مؤشرات التسيير والنجاعة. وبذلك، يتيح هذا النظام تطبيق إجراءات عصرية وفعالة للحد من التهرب الضريبي وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة.¹

يمكن تلخيص امتيازات نظام المعلوماتية "جبايتك" فيما يلي:

يعتبر استخدام بوابة التصريح الإلكتروني حلاً يتيح للمكلفين بالضريبة العديد من المزايا، ومنها: القدرة على إجراء جميع العمليات الجبائية من المنزل دون الحاجة إلى الذهاب إلى مديرية الضرائب، والولوج إلى الإدارة الجبائية على مدار 24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع.

¹ م زيكارة - مدير عام للضرائب بالنيابة، إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبايتك"، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب رقم 2017/85 ص 7.

كما يمكن للمكلف الاطلاع على رزنامة الضرائب المحينة والتزاماته الجبائية واستعراض التصاريح الجبائية المودعة والدفع عن طريق الإنترنت والاطلاع على دينه الجبائي الكلي وطلب الشهادات الجبائية وتقديم الاعتراضات والطلبات للحصول على امتيازات جبائية.¹

- **مساهمتكم:** وهو عبارة عن فضاء مخصص للمكلفين بالضريبة المسجلين والخاضعين للهيئات الجبائية غير المجهزة بنظام جبايتكم، حيث تسمح لهم بالتصريح ودفع ضرائبهم ورسومهم عبر الأنترنت بواسطة البطاقة البنكية أو البطاقة الذهبية.

ويهدف نظام جبايتكم ومساهمتكم إلى:

- تسهيل الخدمة على المكلف بالضريبة
- تبسيط الوفاء بالالتزامات
- خدمات مجانية وتبادل آمن للبيانات
- توسيع الوعاء الجبائي
- تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة.²

ثانيا: مديرية الأبحاث والمراجعات

تكلف المصالح الجهوية للبحث والمراجعات على الخصوص ما يأتي :

- تنفيذ برامج التحقيق والبحث ومراقبة النشاطات والمداخيل التي تضبطها مديرية البحث والمراجعات وتعد الإحصائيات المتعلقة بها.

¹ م زيكرة، مدير عام للضرائب بالنيابة، مصدر سابق، ص 7.

² ينظر، كاميلية بوكرة، (انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر 2006/2022، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 31، جامعة العربي بن المهدي أم البواقي، الجزائر، 2023، ص 336-337.

- تضمن تسيير وسائل تدخل فرق التحقيق الجبائي تنفيذ برامج تحقيق وبحث ومتابعة ومراقبة الأشغال المتعلقة بها وتقوم بتقييمها الدوري.

- تنفيذ كل تحقيق يأمر به وزير المالية والمدير العام للضرائب وكل السلطات المختصة بالاتصال مع المؤسسات والمصالح المعنية - تطبق حق الاطلاع على الملفات التي تخضع لمجال اختصاص مديريتين ولأئيتين للضرائب أو أكثر¹.

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ البرامج وتطبق حق الإطلاع على الملفات التي تخضع لها وتقوم بكل تحقيق يأمر به معالي وزير المالية والمدير العام للضرائب، وتقوم بكل من التحقيق والبحث والمتابعة للأشغال المتعلقة بها، وتتواجد المصالح الجهوية للبحث والمراجعات في كل من: الجزائر وهران و قسنطينة.

تتكون المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات من ثلاثة (03) أقسام:

1. قسم المراقبة والإحصائيات والتقييم، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بـ:

- تنفيذ برامج المراقبة في عين المكان التي تحددها مديرية الأبحاث و المراجعات مع إعداد الوضعيات الإحصائية المتصلة بذلك ؛

- تنفيذ برامج تجميع المعلومات الجبائية التي تفيد مراقبة النشاطات والمداخل وكذا تنفيذ كل التحقيقات والتحريات ؛

- تنفيذ حق الزيارة فيطار العمليات الجهوية وما بين الجهوية.

¹ مرسوم تنفيذي، المادة 10، 2006/09/18، المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 59 بتاريخ 2006/09/24.

2. قسم المساعدة على الرقابة، ويكلف بـ:

- مساعدة المحققين في إطار القيام بمهامهم وكذا بمناسبة فحص المحاسبات الآلية.

3. قسم الوسائل، ويكلف بـ:

- تزويد المصلحة بالوسائل الضرورية لإنجاز المهام المخولة لها؛

- تسيير الوسائل و الدعائم والمطبوعات الموجهة للمحققين و للمكلفين بالضريبة.

- تصنيف ملفات المراجعة و حفظها¹.

ثالثا: المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية

تنظم المديرية الولائية في مديريات فرعية لا يتجاوز عددها خمس (5) وفي مكاتب لا يتجاوز

عددها أربعة (4) في كل مديرية فرعية².

ويحدد تنظيم وصلاحيات كل مديرية فرعية بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالمالية

والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية³.

(1) - المديرية الفرعية للعمليات الجبائية: وتكلف بـ:

- تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار.

¹ المديرية العامة للضرائب، المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات، 2014/09/08، تم الإطلاع عليه 2023/05/30، على الساعة 23:27، في الموقع: <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/241-2014-05-28-10-16-44>

² مرسوم تنفيذي، المادة 18، 2006/09/18، المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 59 بتاريخ 2006/09/24.

³ مرسوم تنفيذي، مرجع سابق.

- متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.
- التكفل بالطلبات إعتدال حصص الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، ومتابعتها ومراقبتها¹.

(2)- المديرية الفرعية للتحصيل: وتكلف ب:

- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات و مراقبتها و متابعتها و كذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر أو أتاوى.
- التقييم الدوري لوضعية التحصيل و تحليل النقائص لا سيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي؛
- مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.

(3)- المديرية الفرعية للمنازعات:

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، وتبليغ القرارات المتخذة و الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة:
- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة؛

¹ المديرية الولائية للضرائب، 2023/03/09، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/06/05، على الساعة 23:00، في الموقع: https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/246?fbclid=IwAR2A9U_O854J8dpYFKnv8IRC_E9xKQvku-GyvkVOX_QjPzdq0ZrDiyMZSqs

- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية.

(4)- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية:

- بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها. تعمل على تسيير:

(أ) مكتب البحث عن المعلومة الجبائية، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بـ:

- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها؛
- تنفيذ برامج التدخلات و البحث وكذا تنفيذ حق الإطلاع و حق الزيارة بالتنسيق مع المصالح و المؤسسات المعنية¹.

(ب) مكتب البطاقات والمقارنات، ويكلف بـ :

- تكوين و تسيير مختلف البطاقات الممسوكة؛
- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة؛
- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة و إعداد وضعيات إحصائية و حواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب .

¹ المديرية الولائية للضرائب، 2023/03/09، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/06/05، على الساعة 23:20، في الموقع:

https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/246?fbclid=IwAR2A9U_O854J8dpYFKnv8IRC_E9xKQvku-GyvkVOX_QjPzdq0ZrDiyMZSqs

ج) مكتب المراجعات الجبائية، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بضمان:

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة ؛
- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة ؛
- إعداد الوضعيات الإحصائية و التقارير الدورية التقييمية.

د) مكتب مراقبة التقييمات، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف:

- استلام و استغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا؛
- المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية (التنطيق)؛
- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية¹.

5. المديرية الفرعية للوسائل، وتكلف بـ:

- تسيير المستخدمين و الميزانية و الوسائل المنقولة و غير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب؛
- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها و كذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل².

الفرع الثاني: المورد البشري المختص:

¹ المديرية الولائية للضرائب، مرجع سابق.

² المديرية الولائية للضرائب، 2023/03/09، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/06/05، على الساعة 23:30، في الموقع:

https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/246?fbclid=IwAR2A9U_O854J8dpYFKnv8IRC_E9xKQvku-GyvkVOX_QjPzdq0ZrDiyMZSqs

لتطبيق تحصيل التحصيل الضريبي ومراقبتها بكل شفافية وصرامة ومن أجل السهر على حماية القوانين وضمان تطبيقها، لا بد من توفير موارد بشرية تعمل عليها.

أولاً: أنواع الأعوان المكلفين بالرقابة

إن من صلاحيات الإدارة الجبائية أن تقوم بالرقابة وإجراء كل المراجعات الضرورية للوعاء وتقوم بممارسة كل هذه الإجراءات عن طريق الأعوان، والموظفين المكلفين بهذه المهام هم:

(1) - نائب المدير المكلف بالرقابة الجبائية:

وهو المسؤول المباشر عن إعداد برنامج المراجعات الممنوحة للمصلحة، كما يراقب أعمال فرق التدقيق الجبائي، ويستقبل في بعض الحالات المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية بصفته ممثل الإدارة، كما يحرص على ضمان إجراء التدقيق وفقاً للأسس القانونية، ويسهر على مدى تطبيق الضمانات الممنوحة للمكلفين في إطار مجالات التدقيق المحاسبي والجبائي¹.

بالإضافة إلى ذلك يقوم بصفة دورية بجمع رؤساء وفرق التدقيق للقيام بدراسة الأعمال المنجزة والمبرمجة، لتقديم الملاحظات والإقتراحات اللازمة بهدف تحسين شروط العمل كما يعمل على نقل تقارير المراجعات للمديرية الجهوية للضرائب التابعة لها إقليمياً².

(2) - رئيس مكتب الأبحاث والمراجعات:

إن القانون يستوجب أن يكون لرئيس مكتب الأبحاث والمراجعات على الأقل رتبة مفتش وخبرة لا تقل عن 06 سنوات كمدقق جبائي، كما يكون تحت سلطته فرق للتحقيق كونه مسؤول

¹ الياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2011، ص 31.

² نفس المرجع، ص 32.

عن النظام العام داخل هذه الغرف، فيسهر على حضور رؤساء الفرق والمواضبة في عملهم، كما يتدخل أحيانا في مناقشة نتائج التحقيق مع نائب المدير المكلف بالرقابة الجبائية وتقييم التسيير الحسن للتحقيقات¹.

(3) - الأعوان المدققين:

حتى تستند مهمة التدقيق لأعوان الإدارة الجبائية يجب على الأقل أن يكونوا حاملين رتبة مفتش ضرائب وهذا التزاما بالتشريع الجبائي: "لا يمكن إجراء مراجعات في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل"، كما يسند إلى الأعوان المدققين مهام التدخل وأعمال المراجعة بكل مراحلها مع الإشارة الى أنه يجب أن تنجز مهامهم في مقرات المكلفين، باستثناء حالات خاصة مرخصة من طرف المدير الولائي تحت طلب المكلف بالضريبة مع ذكر السبب المقنع للقيام بعملية التدقيق خارج مقره والتي تتم على مستوى مكاتب الأعوان المدققين².

ثانيا: مسؤوليات الأعوان المكلفين بالرقابة

لا بد على الأعوان احترام قواعد أخلاقيات المهنة قبل ممارسة مهامهم المتعلقة بالرقابة الجبائية للحفاظ على حقوقهم والقيام بواجباتهم.

¹ دانون محمد الامين، مرجع سابق، ص 68.

² الياس قلاب ذبيح، مرجع سابق، ص 32

(1) - المسؤولية المدنية :

يتحمل عون الضرائب أو الإدارة المسؤولية المدنية عند الحاق الضرر بالغير وهي نتيجة لخطأ عدم الإنتباه أو إهمال قام به العون بنفسه أو أشخاص آخرين تحت مسؤولياتهم أو قام بإتلاف أملاك الدولة تحت مسؤوليته ومما نتج عنه ضرر للغير¹.

(2) - المسؤولية الجنائية:

يمكن اعتبار الموظف مسؤولاً من الناحية الجنائية عندما يقوم بارتكاب جناية أو جنحة ينص ويعاقب عليها قانون العقوبات.

ويلغى الإجراء الجنائي المتخذ تجاه العون آلياً الإجراء التأديبي.

إذا كانت الأخطاء المرتكبة جسيمة وبنية مبينة مما يجعل الشخص المعني غير مؤهل لممارسة عمله في الوظيفة العمومي، يتم فصله من الوظيفة العمومي بإجراء جزائي.

تقع نفس جزاءات ارتكاب المخالفات المنصوص عليها في قانون العقوبات على محاولات ارتكاب المخالفات

(3) - المسؤولية التأديبية:

يعتبر الموظف الذي يقوم بارتكاب خطأ مهني مسؤولاً من الناحية التأديبية ويتعرض للعقوبات المقررة حسب درجة الخطأ المرتكب والمصنفة بأربعة (4) درجات مختلفة، وهذا حسب درجة الخطأ المرتكب، أما العقوبات التي حددها القانون نجد: التنبيه، الإنذار الكتابي، التوبيخ، التوقف المؤقت عن العمل، التنزيل من الدرجة، النقل الجبري إلى غاية التسريح².

¹ دليل أخلاقيات المهنة لموظفي المديرية العامة للضرائب، ص 22

² الياس قلاب ذبيح، مرجع سابق، ص 33

خاتمة

خاتمة:

توجهت الدراسة إلى استكشاف دور الحوكمة الجبائية في تنمية الحصيلة الجبائية في الجزائر، وتبين أن الحوكمة الجبائية تعتبر أساسية في تحقيق العدالة والشفافية في عمليات جباية الضرائب. ولتحقيق هذه الأهداف، تم التأكيد على ضرورة تطبيق التشريعات الضريبية العادلة والفعالة، وتعزيز الالتزام الضريبي، وتعزيز الرقابة الجبائية.

وفي سياق الدراسة، تم التركيز على أهمية الحوكمة الجبائية في تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر. وأظهرت الدراسة أن الإيرادات الضريبية المستدامة تساهم في تمويل الخدمات العامة وتعزيز البنية التحتية وتطوير القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة. ومن ثم، يمكن القول بأن الحوكمة الجبائية تساهم في بناء مستقبل مشرق للبلاد وتعزيز رفاهية المواطنين.

علاوة على ذلك، أظهرت الدراسة أن الجزائر تعمل على تحسين نظام الضرائب وتنظيم الجباية من خلال استخدام التقنيات الرقمية وتوفير المعلومات والنماذج عبر الإنترنت. وهذا يعزز الكفاءة والشفافية في عمليات جباية الضرائب ويعزز ثقة المكلفين في النظام الجبائي.

بناءً على ذلك، يمكن استنتاج أن الحوكمة الجبائية تعد عنصرًا حاسمًا في تحقيق العدالة الجبائية وتعزيز الثقة بين المكلفين والسلطات الضريبية. ولتحقيق هذه الأهداف، يجب أن تستمر الجهود المشتركة بين الحكومة والمكلفين والأجهزة الجبائية.

في تعزيز الحوكمة الجبائية وتحسين الحصيلة الجبائية، من خلال تعزيز العدالة والشفافية وتطبيق التشريعات الضريبية الفعالة وتعزيز الالتزام الضريبي وتعزيز الرقابة الجبائية واستخدام التقنيات الحديثة في عمليات جباية الضرائب.

1. النتائج العامة للبحث:

- يهدف النظام الضريبي إلى تحقيق العدالة في تنفيذ الضرائب وتقليل التهرب الضريبي وتحقيق التنمية المستدامة وفقاً للأحكام القانونية المعمول بها.
- تتضمن طرق تحصيل الجباية في الجزائر آليات التحصيل الودي والقسري وفقاً للأنظمة القانونية المنصوص عليها، مع التركيز على تسهيل عملية السداد وتحقيق تحصيل فعال وفقاً للقوانين المعمول بها.
- تستخدم الإدارة الضريبية في الجزائر سندات التحصيل وجدول الدفع وإجراءات قانونية قسرية لاسترداد المبالغ المستحقة وفقاً للإجراءات القانونية المنصوص عليها.
- وجدت الدراسة أن هناك حاجة لتعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية في النظام الجبائي الجزائري، بما في ذلك الإدارة الضريبية والسلطات القضائية والشرطة المالية، لضمان تنفيذ فعال للتشريعات الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وفقاً للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- أظهرت الدراسة أن تحسين البنية التحتية الضريبية، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا والتحول الرقمي، يمكن أن يؤدي إلى زيادة كفاءة جمع الضرائب وتحسين المراقبة الضريبية وفقاً للقوانين والأنظمة المنصوص عليها.

- تشير الدراسة إلى أهمية تعزيز التوعية الضريبية بين المكلفين والشركات من خلال حملات إعلامية وبرامج تثقيفية توضح أهمية الالتزام الضريبي والتأثير الإيجابي للضرائب في التنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات العامة وفقاً للأنظمة واللوائح القانونية المنصوص عليها.
- وجدت الدراسة أن تبسيط الإجراءات الضريبية وتقليل التكاليف والعبء الإداري على المكلفين يمكن أن يشجع على الامتثال الضريبي ويقلل من الفرص للتهرب الضريبي وفقاً للأنظمة واللوائح القانونية المعمول بها.

2. التوصيات:

- تعزيز الشفافية والثقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين عن طريق توفير المعلومات اللازمة وتوضيح إجراءات التحصيل الجبائي.
- تعزيز الرقابة الجبائية من خلال تحسين التدقيق والتحقق في التصريحات الجبائية وتوفير الأدوات والتقنيات اللازمة.
- تشجيع الوعي الضريبي والالتزام الطوعي بسداد الضرائب من خلال حملات تثقيفية وتوعوية تستهدف المكلفين.
- تطوير القوانين الضريبية بما يضمن عدالة التوزيع والتطبيق الفعال للضرائب ومكافحة التهرب الضريبي.
- تحسين استخدام التكنولوجيا والتطور الرقمي في نظام الجباية لتحقيق فعالية أكبر وتبسيط الإجراءات للمكلفين.
- توفير التدريب والتطوير المستمر للموظفين في الإدارة الضريبية لتعزيز مهاراتهم وقدراتهم في مجال التحقيق الضريبي والتدقيق والتصريحات الضريبية.

- تعزيز التعاون الدولي في مجال الحوكمة الجبائية، بما في ذلك تبادل المعلومات والتجارب والأفضليات مع الدول الأخرى، والانضمام إلى المبادرات والمنظمات الدولية ذات الصلة.
- إجراء تقييم دوري لفعالية التشريعات الضريبية وإجراءات التحصيل في النظام الجبائي الجزائري، مع مراعاة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتحديات السوق المحلية والدولية.
- تشجيع المشاركة المجتمعية والشفافية في عملية صنع القرار الضريبي، من خلال استشارة المكلفين والجمهور في عمليات التشريع الضريبي والسياسات ذات الصلة.
- تطوير نظام رصد وتقييم لقياس أداء الحوكمة الجبائية وتحصيل الضرائب، وتوفير مؤشرات ومعايير قياس قابلة للمقارنة لتقييم التقدم وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

ملخص

تهدف الحوكمة الجبائية إلى تحقيق العدالة والشفافية في جباية الضرائب وتقليل التهرب الضريبي. تسعى لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تنفيذ تشريعات ضريبية عادلة وفعالة. كما تهدف لرفع مستوى الوعي الضريبي وتشجيع الالتزام الطوعي بسداد الضرائب. تستخدم الإدارة الضريبية طرقاً قسرية وودية لتحصيل الضرائب، وتهدف إلى ضمان جمع أكبر عدد ممكن من الضرائب بكفاءة وبطرق تلائم الظروف الشخصية للمكلفين.

كما تتكون الحوكمة الجبائية من الإدارة الجبائية والتشريع الضريبي والشخص المسؤول عن جباية الضرائب. تعتمد على العدالة والشفافية والرقابة الجبائية. تهدف العدالة الجبائية إلى تحقيق توزيع عادل للأعباء الضريبية، وتهدف الشفافية الجبائية إلى إدارة الضرائب بطريقة شفافة وبناء الثقة في النظام الجبائي. تهدف الرقابة الجبائية إلى فحص التصريحات الجبائية وتنفيذ إجراءات الحجز لضمان الامتثال الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي. تعمل الأجهزة المتخصصة في الجزائر على تحسين نظام الضرائب وتنظيم الجباية من خلال تبني التقنيات الرقمية وتوفير المعلومات والنماذج عبر الإنترنت.

La gouvernance fiscale vise à réaliser la justice et la transparence dans la collecte des impôts et à réduire l'évasion fiscale. Elle vise à promouvoir le développement durable en mettant en œuvre une législation fiscale équitable et efficace. Elle vise également à améliorer la conscience fiscale et à encourager le respect volontaire du paiement des impôts. L'administration fiscale utilise des méthodes coercitives et

amicales pour collecter les impôts et vise à garantir la collecte du plus grand nombre possible d'impôts de manière efficace et adaptée aux circonstances personnelles des contribuables.

La gouvernance fiscale est composée de l'administration fiscale, de la législation fiscale et de la personne responsable de la collecte des impôts. Elle repose sur la justice, la transparence et le contrôle fiscal. La justice fiscale vise à réaliser une répartition équitable de la charge fiscale, tandis que la transparence fiscale vise à gérer les impôts de manière transparente et à instaurer la confiance dans le système fiscal. Le contrôle fiscal vise à examiner les déclarations fiscales et à mettre en œuvre des mesures de saisie pour garantir la conformité fiscale et lutter contre l'évasion fiscale. Les organismes spécialisés en Algérie travaillent à améliorer le système fiscal et à organiser la collecte des impôts en adoptant des technologies numériques et en fournissant des informations et des formulaires en ligne.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. عبد الله الحرسطي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2012.
2. حامد نور الدين، أثر إصلاح النظام الضريبي، دار زهران للنشر، الاردن، 2016.
3. د سعيد علي لعبيدي، اقتصاديات المالية العامة، جامعة الأنبار، دار دجلة، العراق، سنة 2011.

ثانياً: أطروحات الدكتوراه

1. محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2015/2014.
2. بن صوشة سارة، دور الحوكمة الجبائية في تمويل التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، سنة 2018-2019.
3. د حراق مصباح، التشريع الجبائي الجزائري، مادة التشريع الجبائي الجزائري، قدمت لطلبة دكتوراه علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة عبد الحفيظ بوضوف ميلة.
4. سي محمد لخضر، أسس وقواعد التقييم المحاسبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة باتنة، 2017/2016.

ثالثا: الماجستير

1. قطاف نبيل، دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة من 2000 الى 2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007.
2. ادري عدنان، التحصيل الضريبي والادارة الجبائية في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، الجزائر، سنة 2009-2010.
3. الياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010.
4. خبابة نور الإسلام وكريو نور الإسلام، طرق التحصيل الجبائي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2021/2020.
5. دانون محمد لمين، الرقابة الجبائية في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم القانونية تخصص قانون الاعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، تاريخ المناقشة 2016/06/23.
6. علي شلبي، العدالة الضريبية وفق التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن الحصول على شهادة الماستر في التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عيت تموشنت، الجزائر، 2020-2019.

رابعاً: المجالات

1. فرج شعبان وحدادو فهيمة وعبد الله الحرتسي حميد، (مجلة دراسات جبائية)، الحوكمة الجبائية ودورها في الحد من الفساد الجبائي بالجزائر، المجلد 8 العدد 1، الجزائر، 2019.
2. عبد اللاوي عبد السلام، مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الإقتصادية الراهنة ، مجلة التنمية الاقتصادية ، جامعة حمة لخضر، عدد 05، الجزائر، جوان 2018.
3. تيتي مباركة وشرقي مهدي، (مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة)، التحصيل الجبائي خلال جائحة كوفيد في ظل التسيير العمومي الجديد، المجلد 6 العدد 2، جامعة غرداية الجزائر، 2022.
4. د بليمان يمينة ،التحصيل الجبائي في الجزائر ،مجلة العلوم الانسانية،جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1،المجلد 32 العدد 3 ،الجزائر سنة 2021.
5. د بليمان يمينة ،التحصيل الجبائي في الجزائر ،مجلة العلوم الانسانية،جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1،المجلد 32 العدد 3 ،الجزائر سنة 2021.
6. سماعيل عيسى ،تطبيقات طرق تحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري ، مجلة القانون العقاري ، مخبر القانون والعقار ،جامعة البليدة 2 ، العدد 15(خاص)،الجزائر، 31-10-2021
7. أ-الكفيف فاتح،أساليب ربط الضريبة وضمانات تحصيلها، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر ،جامعة البليدة 2- لونسي علي-،العدد 12 الجزائر سنة ديسمبر 2015

8. أحمد بساس ،أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية -دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري-،مجلة القانون العقاري، مخبر القانون العقاري جامعة البليدة 2 ،العدد 15 (خاص)
9. يحيواي نصيرة ،تنظيم عملية التحصيل الضريبي في الجزائر ،معارف(مجلة علمية محكمة)،قسم العلوم القانونية، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة ،العدد 16 ،الجزائر سنة جوان 2014
10. فرج، حدادو، عبد هلالا الحرثسي.، الحوكمة الجبائية ودورها في الحد من الفساد الجبائي بالجزائر، مجلة دراسات جبائية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، العدد 14 ،الجزائر، سنة 2019
11. طيبة محمد رضا، بوعزة عبد القادر دور الحوكمة الضريبية في تحسين جودة القوائم الجبائية في الجزائر دراسة ميدانية-المديرية الولائية للضرائب بشار،مجلة معهد العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3 ،المجلد: 23 العدد:1، الجزائر سنة 2020
12. نسيم سحنون، الفروقات الدائمة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي في ظل قانون المالية 2022، مجلة دراسات جبائية،مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية،جامعة البليدة 2 لونيبي علي، العدد 21 ،الجزائر، سنة ديسمبر 2022 .
13. مباركي محمد صالح،التحصيل الضريبي واقع وفاق، مجلة الاحياء ،كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، المجلد 21 العدد 29 الجزائر سنة أكتوبر 2021
14. قاشي يوسف ،العدالة الضريبية في الجزائر مع الاشارة لما جاء في قانون المالية لسنة 2022 ،مجلة المنتدى الدراسات والأبحاث الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية

- والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 6 العدد 01،الجزائر،سنة
جوان 2022
15. رماح ، رماح للبحوث والدراسات ،مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في
الاقتصاد والعلوم الادارية ،مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الاردن ،العدد
26 ،الاردن ،سنة جوان 2018
16. محمد غريبي ،الشفافية الضريبية أداة لتعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية
مجلة الباحث لدارسات الأكاديمية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة 1 الحاج
لخضر ،المجلد 7 العدد 2،الجزائر، سنة 2020
17. د- رشام كهينة وسمان علي ، الرقابة الجبائية كآلية لتعزيز جودة المعلومات
المحاسبية- دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة- ،مجلة
البحوث الاقتصادية المتقدمة ،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ،المجلد 06 العدد
02 ،الجزائر سنة 2021
18. محمد قلي ، الرقابة الجبائية: بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية
وضرورة حماية حقوق المكلفين بالضريبة، مجلة الاجتهاد لدراسات القانونية
والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية لمركز الجامعي بتامنغست، المجلد 7
العدد 6، الجزائر سنة نوفمبر 2018
19. د برباوي كمال و عبود ميلود،(الرقابة الجبائية في الجزائر)، الإطار العام،
الأهداف والطرق، العوامل المعيقة لها وسبل التفعيل،مجلة المقار للدراسات الاقتصادية
،معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي تندوف ، العدد
02 ،الجزائر ،سنة 2018.

20. د بغني شريف، سلطات الإدارة الجبائية في متابعة التحصيل الضريبي، مجلة القانون العقاري، مخبر القانون والعقار، جامعة البليدة، المجلد 2، العدد 15 (خاص)، الجزائر، 31 أكتوبر 2021.
21. بوجريو عبد الرؤوف وحراق مصباح، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية ودوره في تفعيل التحصيل الجبائي-دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب لولاية ميلة خلال الفترة (2010-2019)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف -ميلة، المجلد 8 العدد 1، الجزائر سنة 2022.
22. د لجناف عبد الرزاق، دور الرقابة الجبائية في تحسين أداء النظام الجبائي الجزائري - دراسة حالة نيابة مديرية الرقابة الجبائية لولاية تيبازة -مجلة دراسات جبائية، جامعة لبليدة 2 لونييسي علي، العدد 11، الجزائر سنة 2017.
23. شافعي عبدو و سلطاني سمير، فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد الخامس العدد الاول، الجزائر سنة ماي 2022.
24. رفيقة صغراوي ومحمد العربي قزون وعلي بوزيت، (المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية)، واقع القياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلد 3 العدد 2، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.
25. ينظر، كاميلية بوكرة، (انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر 2006/2022)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 31، جامعة العربي بن المهدي أم البواقي، الجزائر، 2023.

خامسا: التشريعات القانونية

1. المادة (42) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ق.م/2023.

2. مرسوم تنفيذي، المادة 10، 18/09/2006، المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلحاياتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 59 بتاريخ 24/09/2006.
3. قانون الإجراءات الجبائية الجزائرية، 2023.

سادسا: الملتقيات

1. عفاف بولحية، التحول الرقمي للإدارة الجبائية في الجزائر في ظل تبني نظام جبايتيك: دراسة تقييمية، الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة والاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص، التحديات و الآفاق"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 18 جوان 2022.

سابعا: المنشرات

1. م زيكارة -مدير عام للضرائب بالنيابة، إطلاق النظام المعلوماتي الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبايتك"، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب رقم 85/2017.

ثامنا: المواقع الإلكترونية

1. http://tele-ens.univ-oeb.dz/moodle/pluginfile.php/223359/mod_resource/content/1/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%D8%A7%D8%AA%20%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9.pdf
2. https://mfdgi.gov.dz/images/pdf/brochures_ar/Depliant_CDI_contr_ole_fiscal_2021_ar.pdf

3. [https://cnrcinfo.cnrc.dz/ar/%D8%B1%D9%82%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A /](https://cnrcinfo.cnrc.dz/ar/%D8%B1%D9%82%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A/)
4. <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/378>
5. [https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/246?fbclid=IwAR2A9U_O854J8dpYFKnv8IRC_E9xKQvku-GyvkVOX_QjPzdq0ZrDiyMZSqs.](https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/246?fbclid=IwAR2A9U_O854J8dpYFKnv8IRC_E9xKQvku-GyvkVOX_QjPzdq0ZrDiyMZSqs)
6. http://www.jecreemonentreprise.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=1791&Itemid=623&lang=ar

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

1	مقدمة:
8	الفصل الأول: التأطير المفاهمي للحوكمة والتحصيل الجبائي
9	المبحث الأول : مفهوم الحوكمة و التحصيل الجبائي
9	المطلب الأول : تعريف الحوكمة
12	المطلب الثاني: التحصيل الجبائي
19	المبحث الثاني: طرق تحصيل الجبائي في الجزائر
20	المطلب الأول: التحصيل الودي
25	المطلب الثاني: طرق جبرية
30	خلاصة الفصل
32	الفصل الثاني: فعالية الحوكمة الجبائية في النظام الجبائي الجزائري
32	تمهيد
34	المبحث الأول: أسس الحوكمة الجبائية
34	المطلب الأول: أطراف الحوكمة الجبائية
43	المطلب الثاني: مرتكزات الحوكمة الجبائية
	المبحث الثاني: الآليات القانونية والمؤسسية للرقابة الجبائية كأحد مرتكزات
55	الحوكمة

55	المطلب الأول: حقوق والتزامات الإدارة والمكلفين بالضريبة
72	المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للرقابة الجبائية
86	الخاتمة:
90	الملخص
93	قائمة المراجع
102	فهرس المحتويات